الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون الاجتماعية
وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

المشروع السنوي للأداء
لمهمة الشؤون الإجتماعية
لسنة 2022

ديسمبر 2021

الفـهـــرس

المحور الأول : التقديم العام لمهمة الشؤون الاجتماعية 4

1. تقديم استراتيجية المهمة 5
2. تقديم برامج المهمة 9
3. الميزانية و برمجة نفقات المهمة على المدى المتوسط 10

المحور الثانى : تقديم برامج الوزارة 18

برنامج الشغل و العلاقات المهنية 19

1. تقديم البرنامج و استراتيجيته 19
2. أهداف و مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج 22
3. إطارنفقات البرنامج على المدى المتوسط 25

برنامج الضمان الإجتماعي 26

1. تقديم البرنامج و استراتيجيته 26
2. أهداف و مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج 29
3. إطارنفقات البرنامج على المدى المتوسط 39

برنامج النهوض الإجتماعي 40

1. تقديم البرنامج و استراتيجيته 40
2. أهداف و مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج 45
3. إطارنفقات البرنامج على المدى المتوسط 54

برنامج الهجرة و التونسيين بالخارج 55

1. تقديم البرنامج و استراتيجيته 55
2. أهداف و مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج 58
3. إطارنفقات البرنامج على المدى المتوسط 63

برنامج القيادة و المساندة **64**

1. تقديم البرنامج و استراتيجيته **64**

2. أهداف و مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج **66**

3. إطارنفقات البرنامج على المدى المتوسط **69**

الملاحق **70**

1. بطاقات مؤشرات قيس الأداء **71**

2. بطاقات الفاعليين العمومين **109**

المحور الأول: التقديم العام للمهمة:

1. تقديم استراتيجية المهمة:

تعمل وزارة الشؤون الإجتماعية على دعم وتطوير سياستها الوطنية في المجال الاجتماعي والنهوض بمختلف الفئات الاجتماعية المعنية خدماتها (الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل ، الفئات الهشة والأشخاص ذوي الاحتياجات خصوصية، الأشخاص الأميين ، أجراء القطاعين العام والخاص و القطاعات غير المهيكلة ، التونسيين المقيمين بالخارج و ذويهم المقيمين البلاد التونسية...) وذلك من خلال جملة برامجها وتدخلاتها القطاعية .

وتتنزل استراتيجية مهمة الشؤون الاجتماعية ضمن جملة من التعهدات الوطنية والدولية وخاصة منها:

- ✓ **جملة الإتفاقيات الدولية في المجال الاجتماعي و مجال الشغل و العمل اللائق**
- ✓ **أهداف التنمية المستدامة 2030**

- ✓ **الفصل 12 من دستور الجمهورية التونسية** الذي ينص على أن : " تسعى الدولة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، والتنمية المستدامة، والتوازن بين الجهات، استنادا إلى مؤشرات التنمية واعتمادا على مبدأ التمييز الإيجابي. كما تعمل على الاستغلال الرشيد للثروات الوطنية"

- ✓ **الفصل 15 من دستور الجمهورية التونسية** الذي ينص على أن : "الإدارة العمومية في خدمة المواطن والصالح العام، تُنظّم وتعمل وفق مبادئ الحياد والمساواة واستمرارية المرفق العام، ووفق قواعد الشفافية والنزاهة والنجاعة والمساءلة"

- ✓ **الفصل 21 من دستور الجمهورية التونسية** الذي ينص على أن : "المواطنون والمواطنات متساوون في الحقوق والواجبات، وهم سواء أمام القانون من غير تمييز.تضمن الدولة للمواطنين والمواطنات الحقوق والحريات الفردية والعامّة، وتهيئ لهم أسباب العيش الكريم"

- ✓ **المخطط التنموي 2016-2020** وتتمثل أهم توجهات مهمة الشؤون الاجتماعية ضمن مخطط التنمية في :

  - مأسسة الحوار الاجتماعي
  - إرساء ارضية وطنية للحماية الاجتماعية
  - إدماج الفئات الهشة وذات الاحتياجات الخصوصية

- ✓ **جملة الوثائق المتعلقة باستراتيجيات مهمة الشؤون الاجتماعية والتي ستعتمد كمراجع استراتيجية لتدخلات المهمة وهي حاليا في طور المصادقة وتتمثل الاستراتيجيات في:**

- الاستراتيجية الوطنية للتنمية و الإدماج الاجتماعي
- الاستراتيجية الوطنية للهجرة والتونسيين بالخارج
- الاستراتيجية الوطنية لمحو الأمية والتعليم غير النظامي

✓ **جملة النصوص القانونية والترتيبية المنظمة للمهمة وخاصة:**

- الأمر عدد 2978 لسنة 2005 المؤرخ في 8 نوفمبر 2005 المتعلق بضبط مشمولات وزارة الشؤون الاجتماعية والتضامن والتونسيين بالخارج، كما تم تنقيحه وإتمامه بالأمر عدد 634 لسنة 2012 المؤرخ في 8 جوان 2012،

- وعلى الأمر الحكومي عدد 340 لسنة 2019 المؤرخ في 21 مارس 2019 المتعلق بتنظيم وزارة الشؤون الاجتماعية.

وتتمثل مهمة الشؤون الاجتماعية في تنفيذ السياسة الاجتماعية للدولة الرامية إلى تحقيق تنمية اجتماعية متوازنة وترسيخ قيم التضامن بين أفراد المجتمع وفئاته وأجياله ودعم الرفاه الاجتماعي من خلال المساهمة في تكريس قيم العمل والتعويل على الذات في مجالات الشغل والعلاقات المهنية والصحة والسلامة المهنية والضمان الاجتماعي والنهوض بالفئات الضعيفة وذات الاحتياجات الخصوصية وتعليم الكبار والإحاطة بالجالية التونسية بالخارج.

ومن هذا المنطلق يمكن القول أن تدخلات مهمة الشؤون الاجتماعية تشمل جزء هام من مكونات المجتمع من خلال جملة الهياكل و المؤسسات الخاضعة لإشرافها على المستويين المركزي والجهوي و يتجلي ذلك من خلال:

✓ **تنوع الفئات الاجتماعية المتمتعة بخدمات مصالح الشؤون الاجتماعية** : سواء تعلق الأمر بالفئات الهشة والمهمشة والفقيرة (عائلات فقيرة ومحدودة الدخل ، الاشخاص ذوي الإعاقة، الأطفال الفاقدي السند و الاطفال في نزاع مع القانون والأطفال في حالة خطر...) أو بالأجراء بالقطاع العام والقطاع الخاص إضافة إلى العاملين في القطاعات غير المهيكلة والمنتفعين بتدخلات هياكل الشغل والصحة والسلامة المهنية (زيارات التفقد) وتدخلات مؤسسات الضمان الاجتماعي (التغطية الاجتماعية بالنسبة للمنخرطين) إضافة إلى التونسيين المقيمين بالخارج وافراد عائلاتهم المقيمة بالتراب التونسي .

✓ **تنوع الهياكل المتدخلة في العمل الاجتماعي** : تتميز مهمة الشؤون الاجتماعية بثراء شبكة الهياكل العاملة في المجال الاجتماعي.

غير أن هناك عديد الصعوبات والإشكاليات التي يتعين تجاوزها والتي تتمثل أساسا في :

- ✓ ضعف الإمكانيات المتاحة من الموارد البشرية (خاصة على مستوى سلك تفقد الشغل والمصالحة و اطباء الشغل) بالإضافة إلى النقص الحاصل في الإطارات المكلفة بالتصرف الإداري والمالي على المستوى الجهوي وبالمؤسسات العمومية الإدارية مما يؤثر على نسق انجاز تعهدات الوزارة
- ✓ غياب إطار مرجعي لتوزيع الموارد البشرية للمهمة بما يمكن من حسن توظيفها وتوزيعها خاصة على مستوى الجهات
- ✓ ضعف الامكانيات المادية واللوجستية (وسائل النقل ...)
- ✓ ضرورة مراجعة وسائل العمل المتاحة خاصة على مستوى تحسين المنظومات الإعلامية وتوفير المعطيات الإحصائية الضرورية.
- ✓ إشكالية النقص الحاصل في المعطيات الإحصائية و التنسيق بالنسبة للسياسات العمومية الأفقية.

كما تتجسد استراتيجية المهمة من خلال جملة من المحاور الإستراتيجية الأساسية وذلك لما يوفره المناخ الإجتماعي المتوازن من دفع للسياسة الاقتصادية والاستثمار وتتمثل هذه المحاور في :

1) تطوير العلاقة الشغلية و تدعيم ظروف العمل اللائق:

- ✓ تطوير منظومة تشريع الشغل والنهوض بالحوار الاجتماعي بالإضافة إلى العمل على مزيد تفعيل وتعميم هياكل الحوار الإجتماعي داخل المؤسسة و تدعيم دور المجلس الوطني للحوار الاجتماعي باعتبارتنوع تركيبته التي تضم الحكومة والأطراف الاجتماعية ،
- ✓ العمل على تحسين سياسة الأجور وتدعيم المقدرة الشرائية للعمال بالشراكة مع الأطراف الاجتماعية ،
- ✓ المساهمة في تحسين مناخ العمل والإحاطة بالعمال والمؤسسات ،
- ✓ تدعيم الرقابة على تطبيق تشريع الشغل من قبل هياكل تفقد الشغل والمصالحة والتفقد الطبي للشغل والسلامة المهنية.
- ✓ تحسين ظروف العمل وتعزيز الوقاية من المخاطر المهنية من خلال مزيد تعميم خدمات طب الشغل والسلامة المهنية خاصة في الجهات ذات الكثافة على مستوى المؤسسات الصناعية والاقتصادية خاصة في القطاعات ذات الأولوية كحضائر البناء والأشغال العامة.

2) مراجعة انظمة التغطية الاجتماعية و الحوكمة الرشيدة للصناديق الاجتماعية :

- ✓ العمل على مراجعة أنظمة الضمان الاجتماعي تحت إشراف لجنة قيادة تضم مختلف الأطراف الإجتماعية المتدخلة ،
- ✓ السعي للحفاظ على التوازنات المالية لأنظمة الضمان الإجتماعي مع المحافظة على مستوى المنافع المسداة.

- ✓ تحسين خدمات الصناديق الإجتماعية والارتقاء بجودتها من خلال العمل على تقليص آجال إسداء مختلف هذه الخدمات (صرف الجرايات ، استرجاع مصاريف التداوي ...) و تدعيم لامركزية التصرف بالإضافة إلى السعي لتقريب هذه الخدمات من المضمونين الاجتماعيين.

3) النهوض بالفئات الضعيفة والهشة ودعم البرامج الضرورية لإدماجها :

- ✓ دعم سياسة التحويلات الاجتماعية ومزيد إحكام توزيعها وتوجيهها نحو الفئات المستحقة والعمل على تدعيم وبلورة وتنفيذ برامج لإدماج الفئات الضعيفة والهشة في الدورة الإقتصادية والنهوض بأوضاعها المادية والمعيشية والإحاطة بالعائلات المعوزة ومحدودة الدخل،
- ✓ النهوض بالأشخاص ذوي الاحتياجات الخصوصية ومواصلة إنجاز الخطة الوطنية لتهيئة المحيط المادي والرقمي لفائدتهم ومزيد الإحاطة بهم من خلال تهيئة وتوسيع شبكة الهياكل والجمعيات المتدخلة في المجال و العمل على إدماجهم من خلال بعث موارد الرزق ،
- ✓ تطوير آليات الدفاع الاجتماعي وتكثيف الجهود الرامية الى النهوض ببرامج رعاية الطفولة الجانحة والفاقدة للسند العائلي ودعم برنامج العمل الإجتماعي المدرسي وتطوير منظومة التعهد بالأطفال الفاقدين للسند،
- ✓ تحسين مردودية برنامج تعليم الكبار وتطوير أنشطته و مراجعتها.

4) الإحاطة بالتونسيين بالخارج وتدعيم سياسات الهجرة:

- ✓ تعزيز الحوكمة الرشيدة في مجال التصرف في الهجرة،
- ✓ ضمان حقوق ومصالح التونسيين بالخارج وتعزيز روابطهم بالوطن،
- ✓ تعزيز مساهمة الهجرة في التنمية الإجتماعية والإقتصادية على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي،
- ✓ النهوض بالهجرة المنظمة للتونسيين والوقاية من الهجرة غير المنظمة،
- ✓ حماية حقوق المهاجرين الأجانب وطالبي اللجوء الاهتمام بظاهرة الهجرة الوافدة.

5) تركيز مقاربة النوع الاجتماعي:

تماشيا مع الاهداف الانمائية للتنمية المستدامة وجملة الاهداف المزمع تحقيقها للفترة 2016-2030، تم إدراج مقاربة النوع الاجتماعي ضمن أولويات المخطط الخماسي للدولة 2016-2020. و في هذا الإطار تندرج توجهات وزارة الشؤون الاجتماعية نحو تبني مقاربة تكرس المساواة بين المرأة والرجل وذلك تطبيقا للفصل 18 من القانون الأساسي الجديد للميزانية و الذي جاء فيه "ويعمل رئيس البرنامج على إعداد الميزانية على أساس أهداف ومؤشرات تضمن المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال وبصفة عامة بين كافة فئات المجتمع دون تمييز وتخضع للتقييم على ذلك الأساس" . وإثر اختيار برنامج النهوض الاجتماعي في مرحلة

اولى كبرنامج تجريبي للبدء في تركيز هذه المقاربة ، تم العمل على تعميم المقاربة على بقية البرامج من خلال اعتماد أهداف و مؤشرات قيس أداء إضافة إلى أنشطة خصوصية بهذه المقاربة.

كما تولت مهمة الشؤون الاجتماعية في نفس الإطار إنجاز مشروع للتدقيق التشاركي بالتعاون مع مكتب العمل الدولي خلال الفترة الممتدة من شهر أكتوبر 2020 إلى شهر افريل 2021 و يتمثل هذا المشروع في تشخيص استراتيجية المهمة سواء في تكريس منهجية النوع الاجتماعي من خلال تجميع وتحليل مختلف التقارير والوثائق والبرامج والسياسات العمومية والبحوث والدراسات المنجزة إضافة إلى تحليل التنظيم الهيكلي للوزارة وتوزيع الموارد البشرية والعاملين بها والاستعانة بمختلف المنهجيات المتاحة لذلك (المراجعة المكتبية والمحادثات المباشرة، الاستبيانات و ورشات العمل...). وقد أفضت هذه الأشغال إلى إعداد تقرير في الغرض تسعى الوزارة إلى استغلال مخرجاته في تطوير و تحسين مقاربتها لهذا التمشي.

2. تقديم برامج مهمة الشؤون الإجتماعية:

تم تفريع مهمة "الشؤون الإجتماعية" إلى خمس برامج وهي :

- ✓ **برنامج الشغل والعلاقات المهنية** : يعنى أساسا بتنظيم العلاقات المهنية وتدعيم مقومات الحوار الاجتماعي بين أطرافها عبر مأسسة هذا الحوار قصد إرساء السلم الاجتماعي ومراقبة تطبيق تشريع الشغل والحرص على توفير ظروف الصحة والسلامة المهنية بأماكن العمل ،
- ✓ **برنامج الضمان الإجتماعي :** يهدف إلى ضمان الحق في التغطية الاجتماعية مع الحرص على ضمان ديمومة أنظمة الضمان الاجتماعي وضمان التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي عبر توفير خدمات ذات جودة عالية للمضمونيين الاجتماعيين سواء من حيث الآجال أو نوعية الخدمات المسداة أو تقريبها من المضمون الاجتماعي،
- ✓ **برنامج النهوض الإجتماعي :** يعنى برنامج النهوض الاجتماعي بالفئات الهشة وذات الإحتياجات الخصوصية و غير المتكيفة إجتماعيا وذلك عبر العمل على توفير مقومات العيش الكريم سواء من خلال المساعدات الإجتماعية أو عبر خدمات مؤسسات الرعاية الاجتماعية مع العمل على تحقيق الإدماج الاجتماعي و الاقتصادي لهاته الفئات،
- ✓ **برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج:** يعنى هذا البرنامج بالإحاطة الاجتماعية بالجالية التونسية المقيمة بالخارج و العمل على ضمان التغطية الاجتماعية ببلدان الإقامة وتعزيز صلتهم بالبلاد التونسية وتدعيم مساهمتهم في التنمية في إطار مقاربة تشاركية تضم كافة المتدخلين في مجال الهجرة والتونسيين بالخارج،
- ✓ **برنامج القيادة والمساندة:** هو برنامج أفقي تتمثل مهمته في توفير خدمات الدعم والمساندة لبقية البرامج العملياتية عبر التوظيف الأنجع للموارد البشرية والمادية المتاحة تطبيقا لمقومات الحوكمة الرشيدة و التصرف التقديري في الموارد.

3- الميزانية وإطارنفقات المهمة على المدى المتوسط:

أ- بيان تطور ميزانية المهمة :

جدول عدد 1:

توزيع ميزانية المهمة لسنة 2022 حسب البرامج وطبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

الأقسام / البرامج	اعتمادات الدفع	نفقات التأجير	نفقات التسيير	نفقات التدخلات	نفقات الاستثمار	نفقات العمليات المالية	المجموع	النسبة من الميزانية %
المهمة								من ميزانية الدولة
	2022	232700	20700	1954600	15000		2223000	
	2021	243676	20000	1677524	13800		1955000	
	نسبة التطور (2021/2022)	%-4.5	%3.50	%16.52	%8.70		%13.71	
	النسبة من ميزانية المهمة	%10.47	%0.93	%87.93	%0.67		%100	
البرامج								النسبة من ميزانية المهمة
البرنامج الشغل والعلاقات المهنية	2022	21600	1700	150	550		24000	
	2021	23493.621	1557	150	340		25540.621	
	نسبة التطور	%-8.06	%9.18	%0	%61.76		%-6.03	%1.08
البرنامج الضمان الاجتماعي	2022	650	48.7	1011055	20		1011773.7	
	2021	920	28.5	850214	90		851252.5	
	نسبة التطور	%-29,35	%70.88	%18.92	%-77.78		%18.86	%45.51
البرنامج النهوض الاجتماعي	2022	138430	8665.6	937565	1900		1086560.6	
	2021	132446	8436.2	820713	4000		965595.2	
	نسبة التطور	%4.52	%2.72	%14.24	%-52.50		%12.53	%48.88
برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج	2022	25570	3391.7	1380	30		30371.7	
	2021	24630	3691.5	1510	10		29841.5	
	نسبة التطور	%3.82	%-8.12	%-8.61	%200.00		%1.78	%1,37

برنامج القيادة والمساندة	2022	46450	6894	4450	12500		70294	
	2021	62186.3	6286.8	4937	9360		82770.179	
	نسبة التطور	%-25.31	%9.66	%-9.86	%33.55		%15.07-	%3,16

*** دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.**

- تحليل أهم التطورات التي طرأت على ميزانية المهمة:

بلغت تقديرات ميزانية مهمة الشؤون الاجتماعية لسنة 2022 (2223.000 أد) مقابل 1955.000 أد سنة 2021 أي بزيادة قدرها 268.000 أد تمثل نسبة 13.7% .

1- التاجير :

بلغت تقديرات نفقات التأجير لسنة 2022 : 232.700 أد مقابل 243.676د سنة 2021 اي بنقص قدره 10.976 أد تمثل نسبة تطورسلبية بـ 4.5% . ويفسر الفارق بين تقديرات سنة 2022 واعتمادات سنة 2021 بتعديل نفقات التأجير على ضوء انجازات سنة 2021 والتعديلات المدخلة على هذا القسم في إطار قانون المالية التعديلي لسنة 2021.

2- التسيير

بلغت تقديرات نفقات التسيير لسنة 2022 مبلغ 20.700 أد مقابل 20.000 أد سنة 2021 أي بزيادة قدرها 700 أ د تمثل نسبة 3.5 %. وتعزى الزيادة الحاصلة ضمن قسم التسيير خاصة في :

- ✓ الترفيع في الإعتمادات المخصصة لتسيير مصالح الوزارة مركزيا وجهويا نتيجة ارتفاع نسبة التضخم وسعر الصرف وأسعار المواد الإستهلاكية

3- التدخلات

بلغت تقديرات نفقات التدخلات لسنة 2022 مبلغ1954.600 أد مقابل 1677.524 أد سنة 2021 أي بزيادة قدرها 277.076 أد تمثل نسبة تطور بـ 16.52 %. وتفسر الزيادة في الترفيع في النفقات التالية :

- ✓ إحداث بند خاص بالتقاعد المبكر : 192 مليون دينارا
- ✓ احداث بند خاص بالمنح لفائدة الأطفال من أبناء العائلات الفقيرة ومحدودة الدخل والمعاليم المرتبطة بها : 56 مليون دينارا
- ✓ الترفيع في الاعتمادات المخصصة للمنح المخصصة للمساعدات لفائدة العائلات المعوزة : 42 مليون دينارا تبعا للترفيع في عدد المنتفعين بهذه المنحة

4- الاستثمار

قدرت نفقات الاستثمار لسنة 2022 بـ 15.000 أد مقابل 13.800 أد سنة 2021 أي بزيادة قدرها 1.200 أد تمثل نسبة 8.69 % وذلك لاستكمال المشاريع المتواصلة المتعهد بها وتهيئة مصالح الوزارة على المستوى المركزي والجهوي والمحلي وتوفير المعدات والتجهيزات الضرورية لسير العمل .

ب- توزيع ميزانية المهمة حسب البرامج والأنشطة

جدول عدد 2:

توزيع ميزانية المهمة لسنة 2022 حسب البرامج والأنشطة

(اعتمادات التعهد)

الوحدة:ألف دينار

البيان	ق م 2021	تقديرات 2022	نسبة التطور 2021/2022
برنامج الشغل والعلاقات المهنية			
نشاط 1 : القيادة في مجال الرقابة وتطبيق تشريع الشغل	4 981	5060.867	%1.60
نشاط 2 : الرقابة والمصالحة	13 891. 371	12730.054	%-8,36
نشاط 3 : التنسيق مع الأطراف الاجتماعية في مجال الحوار الاجتماعي	1 000	800	%-20,00
نشاط 4: القيادة في مجال الصحة والسلامة المهنية	1 894. 462	1 622. 690	%-14,35
نشاط 5 : تفقد طب الشغل	3 773. 289	3 786 .389	%0,35
مجموع انشطة البرنامج	**25 540 .122**	**24 460**	
برنامج الضمان الاجتماعي			
نشاط 1 : القيادة والإشراف على صناديق الضمان الاجتماعي	653 072. 5	650 718 .7	%-0,36
نشاط 2 : التصرف لحساب الدولة في بعض الآليات والتدخلات الاجتماعية	11 350	11 350	%0,00
نشاط 3: التصرف لحساب الدولة في الأنظمة الخصوصية للضمان الاجتماعي وبعض الأليات والتدخلات الاجتماعية	186 130	349 005	* %87,51
نشاط 4 : التصرف لفائدة الدولة في الأنظمة الخصوصية	700	700	%0,00
مجموع انشطة البرنامج	**851 252. 5**	**1 011 773. 7**	

برنامج النهوض الاجتماعي			
نشاط 1 : القيادة والتخطيط والإشراف في مجال النهوض الاجتماعي	48 774. 588	42 289. 589	%-13,30
نشاط 2 : صرف المساعدات للعائلات المعوزة ومحدودة الدخل	731 300	841 860	%15,12
نشاط 3: الشراكة مع الجمعيات	76 200	82 315	%8,02
نشاط 4 : التكفل والإحاطة بالفئات ذات الاحتياجات الخصوصية	4 742 .5	4 806	%1,34
نشاط 5 : التكفل وإعادة تأهيل الأشخاص المعوقين	4 320 .5	4 404	%1,93
نشاط 6 : تعليم الكبار	10 500	13 650	%30,00
نشاط 7 : البحوث الاجتماعية ومتابعة الفئات الهشة	60 322 .346	61 646. 466	%2,20
نشاط 8 : الإحاطة بالأشخاص المعوقين والمساعدة على التشغيل	29 435 .266	36 109. 545	%0,23
مجموع انشطة البرنامج	**965 595 .2**	**1 087 080. 6**	
برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج			
نشاط 1 : القيادة والإشراف في مجال الهجرة والتونسيين بالخارج	1 972	1 611. 7	%-18,27
نشاط 2 : البحوث في مجال الهجرة	110	100	%-9,09
نشاط 3: الإحاطة في مجال الهجرة والتونسيين بالخارج	27 760	28 660	%3,24
مجموع انشطة البرنامج	**29 842 000**	**30 371 700**	
برنامج القيادة و المساندة			
نشاط 1 : القيادة	260	260	%0,00
نشاط 2 : التصرف في الموارد البشرية	39 740	21 036. 984	%-47,06
نشاط 3 : التصرف في الموارد اللوجيستية	18 338. 5	11 896	%-35,13
نشاط 4: التعليم العالي	1 643	5 710	** %247,53
نشاط 5 : تنفيذ ومتابعة الميزانية على المستوى اللامركزي	22 788. 679	21 991	%-3,50
مجموع انشطة البرنامج	**82 770 .179**	**60 894**	
المجموع	**1 955 000**	**2 214 580**	**3,82%**

* تم تسجيل زيادة هامة في الاعتمادات المخصصة لنشاط التصرف لحساب الدولة في الأنظمة الخصوصية للضمان الاجتماعي وبعض الأليات والتدخلات الاجتماعية من قبل الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية نتيجة احداث بند للتقاعد المبكر بكلفة تقدر ب 192 مليون دينارا

** تم تسجيل نسبة زيادة هامة في نشاط التعليم العالي ببرنامج القيادة والمساندة باعتبار تخصيص اعتماد تعهد قدره 9 مليون دينارا لمشروع بناء المعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية .

جدول عدد 3:

توزيع ميزانية المهمة لسنة 2022 حسب البرامج والأنشطة

(اعتمادات الدفع)

الوحدة:ألف دينار

البيان	ق م 2021	تقديرات 2022	نسبة التطور 2021/2022
برنامج الشغل والعلاقات المهنية			
نشاط 1 : القيادة في مجال الرقابة وتطبيق تشريع الشغل	4 981	5060.867	%1.60
نشاط 2 : الرقابة والمصالحة	13 891. 371	12730.054	%-8,36
نشاط 3 : التنسيق مع الأطراف الاجتماعية في مجال الحوار الاجتماعي	1 000	800	%-20,00
نشاط 4: القيادة في مجال الصحة والسلامة المهنية	1 894. 462	1 622. 690	%-14,35
نشاط 5 : تفقد طب الشغل	3 773. 289	3 786 .389	%0,35
مجموع انشطة البرنامج	**25 540 .122**	**24 000**	
برنامج الضمان الاجتماعي			
نشاط 1 : القيادة والإشراف على صناديق الضمان الاجتماعي	653 072. 5	650 718 .7	%-0,36
نشاط 2 : التصرف لحساب الدولة في بعض الأليات والتدخلات الاجتماعية	11 350	11 350	%0,00
نشاط 3: التصرف لحساب الدولة في الأنظمة الخصوصية للضمان الاجتماعي وبعض الأليات والتدخلات الاجتماعية	186 130	349 005	* %87,51
نشاط 4 : التصرف لفائدة الدولة في الأنظمة الخصوصية	700	700	%0,00
مجموع انشطة البرنامج	**851 252. 5**	**1 011 773. 7**	

برنامج النهوض الاجتماعي			
نشاط 1 : القيادة والتخطيط والإشراف في مجال النهوض الاجتماعي	48 774. 588	41 .769 589	%-13,30
نشاط 2 : صرف المساعدات للعائلات المعوزة ومحدودة الدخل	731 300	841 860	%15,12
نشاط 3: الشراكة مع الجمعيات	76 200	82 315	%8,02
نشاط 4 : التكفل والإحاطة بالفئات ذات الاحتياجات الخصوصية	4 742 .5	4 806	%1,34
نشاط 5 : التكفل وإعادة تأهيل الأشخاص المعوقين	4 320 .5	4 404	%1,93
نشاط 6 : تعليم الكبار	10 500	13 650	%30,00
نشاط 7 : البحوث الاجتماعية ومتابعة الفئات الهشة	60 322 .346	61 646. 466	%2,20
نشاط 8 : الإحاطة بالأشخاص المعوقين والمساعدة على التشغيل	29 435 .266	36 109. 545	%0,23
مجموع انشطة البرنامج	**965 595 .2**	**1 086 560. 6**	
برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج			
نشاط 1 : القيادة والإشراف في مجال الهجرة والتونسيين بالخارج	1 972	1 611. 7	%-18,27
نشاط 2 : البحوث في مجال الهجرة	110	100	%-9,09
نشاط 3: الإحاطة في مجال الهجرة والتونسيين بالخارج	27 760	28 660	%3,24
مجموع انشطة البرنامج	**29 842 000**	**30 371 700**	
برنامج القيادة و المساندة			
نشاط 1 : القيادة	260	260	%0,00
نشاط 2 : التصرف في الموارد البشرية	39 740	21 036. 984	**- 47.06 %
نشاط 3 : التصرف في الموارد اللوجيستية	18 338. 5	21 296	-35.13%
نشاط 4: التعليم العالي	1 643	5 710	***%247.53
نشاط 5 : تنفيذ ومتابعة الميزانية على المستوى اللامركزي	22 788. 679	21 991	-3.50%
مجموع انشطة البرنامج	**82 770 .179**	**70 294**	
المجموع	**1 955 000**	**2 223 000**	**3,82%**

* تم تسجيل زيادة هامة في الاعتمادات المخصصة لنشاط التصرف لحساب الدولة في الأنظمة الخصوصية للضمان الاجتماعي وبعض الأليات والتدخلات الاجتماعية من قبل الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية نتيجة احداث بند للتقاعد المبكر بكلفة تقدر ب 192 مليون دينارا

** تم تسجيل تخفيض هاما في نشاط التصرف في الموارد البشرية ببرنامج القيادة والمساندة ناجم عن تخفيض اعتمادات التأجير في إطار التعديلات وفقا لانجازات سنة 2021 .

*** تم تسجيل نسبة زيادة هامة في نشاط التعليم العالي ببرنامج القيادة والمساندة باعتبار تخصيص اعتماد تعهد قدره 9 مليون دينارا لمشروع بناء المعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية .

ت- إطار النفقات متوسط المدى (2022-2024)

تمثل نفقات التدخلات الجزء الاكبر من اعتمادات ميزانية مهمة الشؤون الاجتماعية لسنة 2022 حيث تمثل ماينا هز 88 % من الاعتمادات باعتبار أن الجزء الأكبر من الميزانية يخصص للمساعدات والمنح المسندة للعائلات الفقيرة ومحدودة الدخل والمعوقين بالاضافة إلى الاعتمادات المسندة إلى صناديق الضمان الاجتماعي بعنوان المساهمة في تنويع مصادر تمويلها والمتأتية من المساهمة الاجتماعية التضامنية المحدثة بمقتضى الفصل 53 من قانون المالية لسنة 2018 والتي تم احداث حساب خاص في الخزينة لتحصيل مواردها في اطار مشروع قانون المالية لسنة 2022

ويمثل برنامجي النهوض الاجتماعي والضمان الاجتماعي الجزء الأكبر من ميزانية مهمة الشؤون الاجتماعية لسنة 2022 بما يناهز 94 % باعتبار أن الاعتمادات المرسمة بهما تخصص للمنح والتحويلات المسندة للعائلات الفقيرة ومحدودة الدخل والمعوقين وصناديق الضمان الاجتماعي لتنويع مصادر تمويلها او في إطار إحالة التصرف لها لحساب الدولة في بعض الآليات والأنظمة الخاصة

جدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى (2022-2024):

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

البيان	إنجازات 2020	ق م 2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024
نفقات التأجير	217750	243676	232700	269277	282741
نفقات التسيير	18169	20000	20700	22515	23641
نفقات التدخلات	2431813	1677524	1954600	2205893	2316188
نفقات الاستثمار	10195	13800	15000	20641	24611
نفقات العمليات المالية					
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	2677927	1955000	2223000	2518327	2647181
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	2681079	1958194	2226194	2521521	2650375

جدول عدد 5:

إطار النفقات متوسط المدى (2022-2024) :

التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

الوحدة:ألف دينار

البيان	إنجازات 2020	ق م 2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024
برنامج الشغل والعلاقات المهنية	22071	25540.2	24000	27846	29295
برنامج الضمان الاجتماعي	1030673	851252.5	1011773.7	1101800	1156886
برنامج النهوض الاجتماعي	1541185	965595.2	1086560.6	1269800	1337960
برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج	28285	29841.5	30371.7	33150	34808
برنامج القيادة والمساندة	55713	82770.179	70294	85730	88231
المجموع	2677927	1955000	2223000	2518326	2647180

المحور الثاني: تقديم برامج المهمة

البرنامج عدد 1 : الشغل والعلاقات المهنية

السيد فؤاد بن عبد الله
المدير العام لتفقدية الشغل
طبقا لقرار السيد وزير الشؤون الاجتماعية
المؤرخ في 21 أكتوبر 2020

1- تقديم البرنامج واستراتيجيته:

1.1 تقديم إستراتيجية البرنامج :

تولي مهمة الشؤون الاجتماعية مكانة متميزة لقطاع الشغل والعلاقات المهنية باعتبار الدور الهام الذي يلعبه هذا القطاع في إنجاح عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعمل هياكل برنامج الشغل والعلاقات المهنية على ضمان توفر مقومات العمل اللائق والسلم الاجتماعي ليساهم في تعزيز قدرة العمال في الإنتاج كما ونوعا ويضمن سلامتهم وصحتهم وتمتعهم بالحماية والرفاه الاجتماعي. وتقدم الانسان العامل ورقيه والحفاظ عليه باعتباره اهم أحد مقومات الاقتصاد وعناصره وذلك من خلال ضمان تطبيق النصوص التشريعية والترتيبية في مجال الشغل ومواكبة التشريع الدولي وتجنب النزاعات الشغلية والحرص على التصدي لأشكال التشغيل الهش والنهوض بالحوار الاجتماعي وتفعيل وتعميم هياكل الحوار الاجتماعي داخل المؤسسة وتعزيز الإحاطة بالمؤسسات والعمال داخل المؤسسة وتحسين ظروف الصحة والسلامة المهنية وتعزيز الوقاية من المخاطر المهنية من خلال مزيد تعميم خدمات طب الشغل والسلامة المهنية.

وتتنزل استراتيجية برنامج الشغل و العلاقات المهنية ضمن جملة من التعهدات الوطنية والدولية وخاصة منها:

- ✓ **الفصل 40 من دستور الجمهورية التونسية** الذي ينص على أن : "العمل حق لكل مواطن ومواطنة، وتتخذ الدولة التدابير الضرورية لضمانه على أساس الكفاءة والإنصاف.ولكل مواطن ومواطنة الحق في العمل في ظروف لائقة وبأجر عادل"
- ✓ **وثيقة العقد الاجتماعي** الممضى من طرف الحكومة والأطراف الاجتماعية (الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية بتاريخ 14 جانفي 2013)

- ✓ **الاتفاقيات الدولية التابعة لمنظمة العمل الدولية** المتعلقة بتوفير مقومات العمل اللائق وضمان حقوق الاجراء والتي تولت الجمهورية التونسية المصادقة عليها
- ✓ **اتفاقية العمل العربية** عدد 07 المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية
- ✓ **اهداف التنمية المستدامة** 2030 وخاصة منها:

- الهدف الثامن : العمل اللائق ونمو الاقتصاد والذي يرمي الى :

- تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال بما في ذلك الشباب والأشخاص ذوي الإعاقة وتكافؤ الاجر لقاء العمل المتكافؤ القيمة بحلول عام 2030.
- اتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على السخرة وانهاء الرق المعاصر والاتجار بالبشر لضمان حظر واستئصال اسوا اشكال عمل الأطفال بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم كجنود وانهاء عمل الأطفال بجميع اشكاله بحلول عام 2025
- حماية حقوق العمل وتعزيز بيئة عمل سالمة و آمنة لجميع العمال، بمن فيهم العمال المهاجرون وخاصة المهاجرات، والعاملون في الوظائف غير المستقرة.

- الهدف العاشر: الحد من أوجه عدم المساواة والذي يرمي الى:

- ضمان تكافؤ الفرص والحد من أوجه انعدام المساواة في النتائج من خلال إزالة القوانين والسياسات والممارسات التمييزية وتعزيز التشريعات والسياسات والإجراءات الملائمة في هذا الصدد.
- اعتماد سياسات ولا سيما السياسات المالية وسياسات الأجور والحماية الاجتماعية وتحقيق قدر أكبر من المساواة تدريجيا.

ويتميز برنامج الشغل والعلاقات المهنية بـــ:

- ✓ **مشمولاته** : استهدافه فئة الاجراء بالقطاع العام والخاص، والعاملين في القطاعات الغير مهيكلة، والمنتفعين بتدخلات هياكل طب الشغل والصحة والسلامة المهنية من خلال زيارات التفقد والمراقبة.
- ✓ **تعزيز مقومات الحوار الاجتماعي قصد مواكبة المستجدات العالمية والتطورات الاقتصادية والاجتماعية**: احداث هيكل يختص بمأسسة الحوار الاجتماعي وفقا لما جاء بوثيقة العقد الاجتماعي وهو المجلس الوطني للحوار الاجتماعي المحدث طبقا للقانون عدد 54 لسنة 2017 المؤرخ في 24 جويلية 2017.

غير أن هناك عديد الصعوبات والإشكاليات التي تواجهها مصالح البرنامج و خاصة منها :

- ✓ النقص في الإمكانيات و الموارد المتاحة (الموارد البشرية ، الموارد الوجستية خاصة منها وسائل النقل..)
- ✓ النقص في التنسيق بين الهياكل المتدخلة .

كما تتمثل استراتيجية برنامج الشغل والعلاقات المهنية في ضمان مكونات العمل اللائق في إطار تطبيق مقتضيات وثيقة العقد الاجتماعي من خلال تدعيم الحوار الاجتماعي بين الشركاء الاجتماعيين ومواكبة التحديات الجديدة والغير مسبوقة (مكافحة العمل الجبري والاتجار بالبشر وصيانة حقوق العمال من بينهم الوافدين) والتطورات المتسارعة على جميع الأصعدة (التكنولوجية، الاقتصادية، الاجتماعية، والصحية) التي أدت الى انتشار البطالة واستحداث اشكال جديدة من العمل (العمل عن بعد ، خدمات التوصيل ...) واتساع رقعة الاقتصاد غير المنظم، فضلا عن تزايد حالات مخالفة قواعد قانون العمل في ظل اختلال توازن العلاقة بين طرفي الإنتاج بما من شانه ان يساهم في:

- ✓ ضمان انفاذ قوانين العمل واحترام التشريع الاجتماعي والحد من النزاعات الجماعية
- ✓ تحسين علاقات العمل والتصدي لأشكال التشغيل الهش ودفع النمو والانتاجية
- ✓ تفعيل وإدارة الحوار الاجتماعي بين أطراف الإنتاج.
- ✓ النهوض بالصحة والسلامة المهنية من خلال تطوير المنظومة التشريعية والترفيع في التغطية بخدمات طب الشغل وتحسينها في القطاعين العام والخاص.
- ✓ توفير مناخ اجتماعي يمكن من تحقيق التنمية الاجتماعية وتحفيز الاستثمار في إطار مناخ تنافسي سليم.

وتترجم استراتيجية برنامج الشغل والعلاقات المهنية من خلال **محور اساسي وهو العمل اللائق والسلم الاجتماعي**

- ✓ الحرص على ضمان احترام الحقوق الأساسية للفرد وحقوق العاملين إضافة الى توفير الحق في الضمان الاجتماعي للأسر وإتاحة إمكانيات أفضل لتطوير الفرد وتحقيق الادماج الاجتماعي والمساهمة والمشاركة في اتخاذ القرارات وتحقيق التكافؤ في الفرص والمساواة في المعاملة بين الرجال والنساء (تعريف منظمة العمل الدولية)
- ✓ ضمان احترام حقوق الاجراء والاستجابة لتطلعاتهم في ظل مقاربة تشاركية تكفل التوازن بين مختلف الأطراف المتدخلة الحكومية او النقابية.
- ✓ العمل بالنظام المعلوماتي ودخول المنظومة الالكترونية حيز العمل بهدف بلوغ تغطية واستيعاب جميع الأنشطة التي يقوم بها أعوان تفقد الشغل وطب الشغل وتغطية أكثر ما يمكن من المنشآت والعمال تماشيا مع توجهات الحكومة الرامي الى رقمنة الإدارة وتدعيم مقومات الحوكمة والشفافية.

2.1 تقديم خارطة البرنامج :

يشتمل برنامج الشغل والعلاقات المهنية على ثلاث وحدات عملياتية مركزية وهي الهيئة العامة للشغل والعلاقات المهنية ووحدة الإحاط بالمستثمرين ، الإدارة العامة لتفقد طب الشغل والسلامة المهنية إضافة إلأى هيكل أستشاري وهو المجلس الوطني للحوار الاجتماعي.

كما يشتمل البرنامج على تمثيلات جهوية (وحدات عملياتية جهوية) وهي هياكل تفقد الشغل وتفقد طب الشغل والسلامة المهنية والتي تتفرع الى 25 قسم تفقدية الشغل والمصالحة و25 قسم تفقدية طب الشغل والسلامة المهنية إضافة الى 69 وحدة محلية لتفقدية الشغل والمصالحة.

2- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج:

1.2- تقديم أهداف ومؤشرات قيس الأداء :

الهدف 1-1: ضمان توفر شروط العمل اللائق:

- تقديم الهدف: يساهم هذا الهدف في التخفيف من التوتر داخل المؤسسة الاقتصادية والتخفيض من عدد النزاعات الفردية والجماعية وتحسين ظروف الصحة والسلامة المهنية، كما يساهم في تحسين موارد الصناديق الاجتماعية والمصالح الجبائية ويعزز مبدأ المنافسة النزيهة.

- تقديم المؤشرات:

- ✓ **المؤشر 1-1-1 : نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد :**

تم إعتماد هذا المؤشر لتقييم مدى تغطية زيارات التفقد للشغالين الخاضعين لمجال تدخل هياكل تفقدية الشغل والمصالحة وهياكل تفقد طب الشغل والسلامة المهنية. ولتدعيم تطبيق الاحكام التشريعية والترتيبية والتعاقدية الضابطة لعلاقات الشغل والمنجرة عنها في كل مجالات النشاط في القطاعين العام والخاص.

- ✓ **انجازات و تقديرات المؤشر 1-1-1:**

الجدول عدد6 : الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 1.1

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر1.1.1 : نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد (قيمة تراكمية valeur cumulative)	%	**%55,2**	**%41.5**	**%49**	**%52**	**%55**
مؤشر فرعي 1: نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد في مجال تفقد الشغل	%	%26.49	%20.83	%26	%28	**%**29
مؤشر فرعي 2: نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد في مجال الصحة والسلامة المهنية	%	%28.71	%20.67	%23	%24	**%**26

* ارتفاع إنجازات سنة 2020 كان نتيجة تفشي جائحة كوفيد 19 مما استوجب تكثيف الزيارات خاصة في مجال الصحة والسلامة المهنية خلال فترتي الحجر الصحي الشامل والموجه لمراقبة مدى احترام البروتوكولات الصحية

- تحليل وتوضيح تقدير المؤشرات على مدى ثلاث سنوات:

الملاحظ توقع ارتفاع مؤشرات نسبة الاجراء المشمولين بزيارات التفقد في مجال تفقد الشغل للسنوات 2022 و2023 و2024 وذلك يعود الى توفير منظومة الكترونية متطورة وجيدة (الانطلاق في العمل بالتطبيقة الالكترونية) وتحديث عمل متفقدي الشغل عبر منظومة الكترونية متطورة وبنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات بما يسمح بتأسيس قاعدة بيانات هامة لعدد الاجراء المشمولين بزيارات التفقد وعدد زيارات التفقد المنجزة بطريقة شفافة وعلمية. الى جانب الاتجاه نحو تدعيم السلك بالانتدابيات الجديدة وطلب دعم اسطول السيارات.

2.2 – تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف و مؤشرات الأداء :

جدول عدد7 :

الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج الشغل و العلاقات المهنية

الوحدة:ألف دينار

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات لسنة 2022	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2022	دعائم الأنشطة
الهدف: ضمان توفر شروط العمل اللائق	المؤشر: نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد	**49%**	ن 1 : القيادة في مجال الرقابة و تطبيق تشريع الشغل	5060.867	- السهر على تطبيق احكام قانونية أخرى تنظم الخدمات الاجتماعية والعمال المهاجرين وتشغيل الأطفال والنساء - تركيز منظومة معلوماتية
			ن 2 : الرقابة والمصالحة	12730.054	- دعم الوقاية من النزاعات - تركيز منظومة معلوماتية ت الشغلية والمساعدة على تسويتها
			ن 3 : التنسيق مع الأطراف الاجتماعية في مجال الحوار الاجتماعي	800	- تعزيز وإقامة علاقات تعاون وتنسيق بين جهاز تفقد الشغل والشركاء الاجتماعيين - تنشيط الحوار الاجتماعي
			ن 4 : القيادة في مجال الصحة والسلامة المهنية	1 622. 690	- تعزيز آليات الوقاية من حوادث الشغل والأمراض المهنية. - إعداد وتنفيذ برامج جهوية للوقاية من الأخطار المهنية.
			ن 5: تفقد طب الشغل والسلامة المهنية	3 786 .389	- تعزيز الصحة والسلامة المهنية ودعم وتطوير برامج الوقاية من حوادث الشغل والامراض المهنية والامراض المستجدة (كوفيد-19)
			المجموع	**24 000**	

3- إطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2022-2024 :

جدول عدد 8 :

إطار النفقات متوسط المدى (2022-2024)

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

البيان	إنجازات 2020	ق م 2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024
نفقات التأجير	19801	23494	21600	24255	254688
نفقات التسيير	1342	1557	1700	1840	1932
نفقات التدخلات	204	150	150	158	1652
نفقات الإستثمار	723	340	550	1594	17302
نفقات العمليات المالية					
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	22071	25540.621	24000	27846	29295
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	24071	27541	26000	29846	31295

إن التخفيض الحاصل في اعتمادات برنامج الشغل والعلاقات المهنية لسنة 2022 مقارنة بسنة 2021 يعود إلى النقصان الحاصل في نفقات التأجير تبعا للتعديلات وفقا لانجازات سنة 2021 في حين تم الترفيع في نفقات التسيير والاستثمار قصد تدعيم وسائل العمل بمختلف الهياكل المنضوية في هذا البرنامج وفقا للحاجيات مع الاشارة إلى ان الاعتمادات المخصصة لاتغطي الحاجيات المتأكدة خاصة بالنسبة لوسائل النقل حيث لم يتم تخصيص اعتمادات لاقتناؤها رغم انها تعد من ضروريات العمل الميداني لسلكي تفقد الشغل والتفقد الطبي للشغل.

البرنامج عدد 2 : الضمان الاجتماعي

السيد سامي عروس

المدير العام الضمان الاجتماعي

طبقا لقرار السيد وزير الشؤون الاجتماعية

المؤرخ في 21 أكتوبر 2020

1- تقديم البرنامج واستراتيجيته:

1.1 تقديم إستراتيجية البرنامج :

يحتل قطاع الضمان الاجتماعي مكانة هامة ضمن مجالات تدخل وزارة الشؤون الاجتماعية باعتبار دوره البارز في تكريس قيم التضامن بين مختلف شرائح المجتمع وأجياله وفي تحسين مستوى عيش الأفراد و الأسر والمحافظة على الاستقرار الاجتماعي، يعتبر إصلاح منظومة الضمان الاجتماعي من أهم المشاريع التي تعمل وزارة الشؤون الاجتماعية على استكمالها.

وتتنزل استراتيجية برنامج الضمان الاجتماعي ضمن جملة من التعهدات الوطنية والدولية وخاصة منها:

- ✓ **دستور الجمهورية التونسية** وخاصة الفصل 38 منه .
- ✓ **العقد الاجتماعي** الممضى بين أطراف الانتاج الثلاثة سنة 2013 والذي نص ضمن محور الحماية الاجتماعية على جملة من الأهداف التي يتعين انجازها لإصلاح منظومة الحماية الاجتماعية وتتعلق أساسا بالمراجعة الشاملة لمنظومة الضمان الاجتماعي وتحسين توازناتها المالية وتنويع مصادر التمويل وحوكمة الصناديق الاجتماعية...
- ✓ **توصية منظمة العمل الدولية عدد 202** لسنة 2012
- ✓ **أهداف التنمية المستدامة 2030** وخاصة منها :

- **الهدف الأول : القضاء على الفقر** والذي يرمي إلى :

* بحلول عام 2030 استحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني للجميع ووضع حدود دنيا لها، وتحقيق تغطية صحية واسعة للفقراء والضعفاء.

- **الهدف الخامس : المساواة بين الجنسين** والذي يرمي إلى :

* الاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي وتقديرها من خلال توفير الخدمات العامة والبنى التحتية ووضع سياسات الحماية الاجتماعية وتعزيز تقاسم المسؤولية داخل الأسرة المعيشية والعائلة، حسبما يكون ذلك مناسباً على الصعيد الوطني

الهدف **العاشر: الحد من أوجه عدم المساواة** والذي يرمي إلى :

* اعتماد سياسات، ولا سيما السياسات المالية وسياسات الأجور والحماية الاجتماعية، وتحقيق قدر أكبر من المساواة تدريجيا.

ويتميز برنامج الضمان الاجتماعي بـــ:

- ✓ اعتماد مقاربة تشاركية تقوم على التنسيق مع الأطراف الاجتماعية
- ✓ الإشراف على أربعة فاعليين عموميين توجه تدخلاتهم لفائدة المنخرطين الاجتماعيين من القطاع العام والخاص وتنوع وشمولية أنظمة الضمان الاجتماعي
- ✓ امتداد شبكة الهياكل العاملة في مجال الضمان الاجتماعي و القرب من المواطن من خلال جملة المكاتب المحلية ودور الخدمات الإدارية
- ✓ العلاقة بين التدخلات في مجال الضمان الاجتماعي و بقية التدخلات الاجتماعية لمهمة الشؤون الاجتماعية (المهام الرقابية لتفقد الشغل ودورها في تحسين التغطية الاجتماعية ومقاومة التهرب الاجتماعي و تحسين التوازنات المالية للصناديق/ دور الصناديق الاجتماعية كمتصرف لفائدة الدولة من خلال صرف الاعتمادات المحالات في إطار التدخلات الاجتماعية لفائدة الفئات الهشة..)

و يواجه قطاع الضمان الاجتماعي جملة من التحديات تتمثل أساسا في:

- ✓ الضغوطات المالية المتصاعدة على صناديق الضمان الاجتماعي وخاصة على مستوى أنظمة التقاعد في القطاعين العمومي والخاص وذلك أساسا نتيجة جملة من العوامل الموضوعية الهيكلية زادت في حدتها تداعيات جائحة كوفيد 19 وما نتج عنها من صعوبات اقتصادية أثرت سلبا على حجم مداخيل صناديق الضمان الاجتماعي المتأتية أساسا من المساهمات الاجتماعية
- ✓ صعوبات على مستوى السيولة المالية المتوفرة لدى صناديق الضمان الاجتماعي باتت تهدد بصفة جدية مواصلة صناديق الضمان الاجتماعي الايفاء بتعهداتها تجاه منظوريها

- ✓ تأخر إصلاح نظام الجريات للأجراء في القطاع غير الفلاحي بالرغم من عقد عديد الجلسات في الغرض مع الأطراف الاجتماعية
- ✓ تأخر عملية تقييم نظام التأمين على المرض
- ✓ تنامي القطاع الموازي
- ✓ ضغوطات مالية كبرى على المالية العمومية حالت دون الشروع في تنفيذ بعض الإصلاحات على غرار إرساء أرضية وطنية للحماية الاجتماعية.

كما تتمثل استراتيجية برنامج الضمان الإجتماعي في:

- ✓ العمل على الحفاظ على التوازنات المالية لأنظمة الضمان الاجتماعي وحوكمة الصناديق الاجتماعية
- ✓ تكريس الأرضية الوطنية للحماية الإجتماعية والعمل على إيجاد حلول هيكلية لتمويل أنظمة الضمان الإجتماعي في إطار الشراكة مع الأطراف الإجتماعية تطبيقا للعقد الإجتماعي والذي تدعم بإرساء المجلس الوطني للحوار الإجتماعي
- ✓ توسيع التغطية الإجتماعية لتشمل كافة أفراد المجتمع عبر العمل على استقطاب القطاع الموازي
- ✓ تحسين المنافع والخدمات الإجتماعية المسداة للمضمونين الإجتماعيين

وتترجم استرتيجية برنامج الضمان الاجتماعي من خلال محور أساسي وهو **"المحافظة على التوازنات المالية لانظمة الضمان الاجتماعي"** وذلك من خلال :

- ✓ العمل على ضمان ديمومة واستمرارية هذه الأنظمة والحفاظ على المكاسب التي تحققت في هذا المجال وتواصلها للأجيال الحاضرة والمستقبلية،
- ✓ القيام بمراجعة شاملة لمنظومة الضمان الاجتماعي انطلاقا من قناعة مشتركة بين كل الأطراف المتدخلة وفقا لمقتضيات العقد الاجتماعي.

2.1 تقديم خارطة البرنامج :

يشتمل برنامج الضمان الاجتماعي على وحدة عملياتية مركزية والإدارة العامة للضمان الاجتماعي كما يشتمل البرنامج على اربع فاعليين عموميين وهم الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية و الصندوق الوطني للتأمين على المرض إضافة إلى مركز البحوث والدراسات الاجتماعية.

2- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج:

1.2- تقديم أهداف ومؤشرات قيس الأداء :

الهدف 2-1:المساهمة في تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي:

- تقديم الهدف: تجسيما لبنود العقد الاجتماعي، يعتبر تحسين التوازنات المالية لأنظمة الضمان الاجتماعي من الأهداف ذات الأولوية التي تسعى الوزارة الى تحقيقها وذلك بالنظر الى الضغوطات المالية المتزايدة التي تعرفها صناديق الضمان الاجتماعي خاصة على مستوى أنظمة التقاعد سواء في القطاع العمومي أو القطاع الخاص ونظام التأمين على المرض. وتتمثل أهم العناصر المتعلقة بهذا الهدف في:

- ✓ على المدى القصير، مواصلة ايفاء الصناديق بالتزاماتها تجاه منخرطيها والمتعاملين معها،
- ✓ على المدى المتوسط والبعيد، الاستدامة المالية للأنظمة الحالية والمحافظة على المكاسب المحققة وضمان ديمومتها للأجيال الحاضرة والمستقبلية.

- تقديم المؤشرات:

- ✓ **المؤشر 2-1-1: نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل (الأعباء / المداخيل)**

يهدف هذا المؤشر الى مقاربة مجموع الأعباء الخاصة بكل صندوق بمجموع المداخيل ومتابعة نسبة التوازن المالي الجملي بين هذه العناصر.

كما يهدف الى متابعة مدى ملائمة الأعباء الخاصة بأنظمة التقاعد في القطاعين العمومي والخاص ونظام التأمين على المرض للمداخيل الخاصة بكل نظام.

- ✓ **انجازات و تقديرات المؤشر 2-1-1:**

الجدول عدد 9: الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 1.2

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020 (*)		2022	2023	2024
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي						
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجوع الصندوق	%	% 127	% 117	% 143	% 145	% 144
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بفرع الجرايات	%	% 157	% 145	% 176	% 179	% 178

الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية						
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجوع الصندوق	%	% 114,26	% 117,3	% 120,2	% 124,2	%128,1
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بفرع الجرايات	%	% 114.76	% 117,9	% 120,5	% 123,8	%127,5
الصندوق الوطني للتأمين على المرض						
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجوع الصندوق	%	%77,38	%81,92	%83,04	%84,57	%85
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بنظام التأمين على المرض	%	% 82,16	%88,68	%89,9	%91,14	%92

(*) أرقام وقتية : تعتبر المعطيات الواردة من الصناديق للضمان للسنة المالية المعنية وقتية إلى غاية إتمام إعداد القوائم المالية للصناديق و المصادقة عليها.

- تحليل وتوضيح تقدير المؤشرات على مدى ثلاث سنوات:

تعكس الأرقام المسجلة بخصوص نسب التوازن بين الأعباء والمداخيل الصعوبات المالية التي يعرفها كل من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية خاصة على مستوى أنظمة التقاعد وهو ما انعكس سلبا على الصندوق الوطني للتأمين على المرض، الذي يعاني من ضغوطات حادة على مستوى السيولة نتيجة تخلف صندوقي الضمان الاجتماعي عن تحويل مستحقاته من الاشتراكات.

كما تبدو التقديرات للسنوات 2022-2024 سلبية وذلك نتيجة تداعيات أزمة الصناديق و التي فاقمتها تأثيرات جائحة كوفيد-19 (عدم إيفاء المؤسسات الاقتصادية بالتزاماتها) إضافة إلى تأخر تفعيل إصلاح أنظمة الضمان الاجتماعي. كل هاته العوامل أدت إلى استشراف تأزم على مستوى التوازنات المالية . وهو ما يستوجب ضبط خطة عمل استعجالية بمساهمة الشركاء الاجتماعيين للتخفيف من تداعياتها وتوفير سيولة مالية (تنويع مصادر التمويل ، القضاء على التهرب الاجتماعي...)

- تقديم المؤشرات:

- ✓ **المؤشر 2-1-2: نسبة الاستخلاص (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي)**

تعتبر وظيفة استخلاص المساهمات ومراقبة الامتثال لقوانين الضمان الاجتماعي من بين الوظائف الأساسية لضمان ديمومة أنظمة الضمان الاجتماعي وتحقيق توازناتها المالية.وقد تم اعتماد نسبة الاستخلاص كمؤشر ثان لمتابعة الهدف المتعلق بتحسين التوازنات المالية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وذلك باعتبار الترابط الوثيق بين الاستخلاص والتوازن المالي للصندوق.

ويساوي هذا المؤشر المبالغ المستخلصة مقارنة بالتصاريح المودعة لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. ويهدف الى متابعة نتائج الأعمال التي يقوم بها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لاستخلاص مستحقاته سواء بعنوان الثلاثيات الجارية أو الثلاثيات الفارطة.

✓ **انجازات و تقديرات المؤشر 2-1-2:**

الجدول عدد 10 : الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 1.2

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020 (*)		2022	2023	2024
نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الجارية						
• نظام الأجراء في القطاع غير الفلاحي	%	% 88,6	% 85	% 90	% 90,5	% 91
• نظام العملة غير الأجراء في القطاع غير الفلاحي	%	% 47,9	% 45	% 50	% 51	% 52
نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الفارطة	%	%19	%13	%17	%20	%21

(*) أرقام وقتية

- تحليل وتوضيح تقدير المؤشرات على مدى ثلاث سنوات:

تعكس التوقعات المدرجة للسنوات 2022-2024 تحسنا في نسبة الاستخلاص سواء بعنوان الثلاثيات الجارية أو بعنوان الثلاثيات الفارطة مقارنة بالانخفاض المسجل سنة 2021 (85%) والذي يعزى إلى التداعيات الاقتصادية السلبية لجائحة كوفيد 19. ومن المرجح أن يتم الترفيع في التقديرات بـ 0.5 نقطة سنويا بالنسبة لنظام الأجراء في القطاع غير الفلاحي و 1 نقطة سنويا بالنسبة نظام العملة غير الأجراء في القطاع غير الفلاحي والتي وإن تبدو نسبة ضئيلة فانها تظل مرتبطة بإجراءات التشجيع على تسوية الوضعية إزاء أنظمة الضمان الاجتماعي بالنسبة لبعض اللقطاعات الاقتصادية.

الهدف 2-2: تحسين التغطية الاجتماعية:

- تقديم الهدف: تعمل الوزارة على تحسين التغطية الاجتماعية الفعلية لمختلف أنظمة الضمان الاجتماعي والعمل على استقطاب القطاع الموازي لضمان الانضواء الطوعي للعاملين به بأنظمة الضمان الإجتماعي وذلك وفق مرحلية مرنة تمهد لجذبهم للخضوع إلى أنظمة الضمان الاجتماعي

- تقديم المؤشرات:

✓ **المؤشر 2-2-1: : نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية**

يمثل المؤشر نسبة تطور التغطية الاجتماعية بمختلف القطاعات ويهدف الى تقييم أعمال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لاستقطاب العاملين بالقطاعات غير المهيكلة وتحسين التغطية الاجتماعية الفعلية وهو يساوي عدد العمال المصرح بهم (دون اعتبار عملة المؤسسات المعنيين بالتوظيفات الحتمية)/ عدد السكان المشتغلين(بما في ذلك العاملين بالقطاع غير المنظم).

✓ **انجازات و تقديرات المؤشر 2-2-1:**

الجدول عدد 11: الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 2.2

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020 (*)		2022	2023	2024
- نظام الأجراء غير الفلاحيين	%	% 81,42	% 83	% 81	% 81,5	% 82
- نظام الأجراء الفلاحيون	%	% 10,38	% 12	% 10	% 11	% 12
- نظام الأجراء في القطاع الفلاحي المحسن	%	% 98,36	% 98	% 92	% 92,5	% 93
- نظام العملة غير الأجراء غير الفلاحيين	%	% 76,09	% 70	% 80	% 80,5	% 81
- نظام العملة غير الأجراء الفلاحيون	%	% 82,46	% 85	% 81	% 81,5	% 82
المجموع	%	**% 79,44**	**% 79,4**	**% 80**	**% 81**	**% 82**

(*) أرقام وقتية : تعتبر المعطيات الواردة من الصناديق للضمان للسنة المالية المعنية وقتية إلى غاية إتمام إعداد القوائم المالية للصناديق و المصادقة عليها.

- تحليل وتوضيح تقدير المؤشرات على مدى ثلاث سنوات:

تعكس التوقعات المدرجة للسنوات 2022-2024 تراجعا في التوقعات على مستوى التغطية الاجتماعية خاصة بالنسبة للقطاعات التي تشغل عمالة هشة وموسمية ذات مدخول مادي محدود (القطاع الفلاحي) حيث يتوقع التراجع بالنسبة ل نظام الأجراء في القطاع الفلاحي المحسن من 98% سنة 2021 إلى 92% سنة 2022 و بلوغ نسبة 93% سنة 2024 أما بالنسبة لنظام الاجراء الفلاحيين فمن المتوقع تحقيق نسبة تغطية تقدر بـ 10% سنة 2022 أي بتراجع بـ بقرابة 16.66% وهو ما يستدعي مزيد مراجعة النصوص المنظمة لانظمة الضمان الاجتماعي وذلك لمزيد استقطاب المعنيين وتوعيتهم بأهمية الانخراط بها.

الهدف 2-3: تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين:

- تقديم الهدف تعمل الوزارة على الدفع نحو تطوير حوكمة الصناديق وتحسين الخدمات والارتقاء بجودتها وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين من خلال العمل على تقليص آجال إسداء مختلف الخدمات الاجتماعية

(صرف الجرايات، صرف المنافع لذوي الحق، استرجاع مصاريف التداوي ...) بالاضافة الى تدعيم اللامركزية ومواصلة إحداث دور خدمات الضمان الاجتماعي الى جانب العمل على متابعة تنفيذ معايير ومؤشرات تعزيز الجودة والنجاعة.

- تقديم المؤشرات:

✓ **المؤشر 2-3-1: آجال الانتفاع بالخدمات ونسبة الملفات المنجزة في الآجال**

يهدف هذا المؤشر الى متابعة جودة الخدمات المسداة من قبل الصناديق الإجتماعية بهدف تحسينها وتقريبها من المنخرطين وتقليص آجالها.

✓ **انجازات و تقديرات المؤشر 2-3-1:**

الجدول عدد 12: الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 3.2

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2021 (*)	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي						
آجال صرف المنافع بعنوان جرايات الشيخوخة والعجز والباقين على قيد الحياة (باليوم) (1)	يوم	42	42	38	35	30
الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية (نسبة الملفات المنجزة في الآجال) (2)						
إسناد المعرف الوحيد للضمان الاجتماعي للمنتدبين الجدد (2-1)	%	% 76	% 89	% 90	% 92	% 92
تصفية ملفات جرايات التقاعد (2-2)	%	% 97,2	% 99	% 99	% 99	% 99
تصفية ملفات جرايات الترمل (2-3)	%	% 93,4	% 97	% 98	% 99	% 99
تصفية ملفات الجرايات الوقتية للأيتام (2-4)	%	% 80,7	% 89	% 90	% 92	% 94
الصندوق الوطني للتأمين على المرض (باليوم)						
آجال استرجاع المصاريف (3) (باليوم)	يوم	30.1	30	35	35	35
آجال خلاص مسدي الخدمات الصحية (باليوم)						
• خلاص أتعاب الأطباء	يوم	118	90	100	100	100
• خلاص الصيادلة	يوم	89	70	90	90	90
• خلاص أخصائي العلاج الطبيعي	يوم	99	90	110	115	115
آجال التكفل بالخدمات الخاضعة للموافقة المسبقة (باليوم)						
• التكفل بالعمليات الجراحية بصيغة الموافقة المسبقة	يوم	11,5	11,2	10,2	8,2	10,2
• زرع الكلى	يوم	37,3	20	18	16	18
• زرع النخاع الشوكي	يوم	11,73	10,4	9,4	7,4	10

• التكفل بمصاريف العمليات الجراحية على القلب والشرايين والكشف بالأشعة على عضلات القلب	يوم	14,14	12,5	11,5	9,5	8
• تفتيت حصى الكلى	يوم	8,45	7	7	7	10
• السكانار،التشخيص بالرنين المغناطيسي	يوم	14,78	12,4	11,4	10,4	10
• التكفل بمصاريف الآلات الطبية	يوم	من5.64 الى 54.07 يوم	من 5 الى 50	من 5 الى 40	من 5 الى 30	من 5 الى 40
• تحمل مصاريف التداوي بالمياه المعدنية	يوم	10,49	9,5	8,5	7,5	11
• التكفل بمصاريف العلاج الطبيعي	يوم	16,88	17	15	13	16

(1) مدة ترقب المضمون الاجتماعي بداية من تاريخ افتتاح الحق في الجراية

(2) نسبة الملفات المنجزة في الآجال مقارنة بالعدد الجملي للملفات

(2-1): كيفية احتساب الآجال: أقل من 24 ساعة أو يوم واحد أو يومان أو ثلاثة أيام

(2-2): شهر افتتاح الحق أو شهر ايداع الملف أو الشهر الموالي لشهر ايداع الملف

(2-3): شهر ايداع الملف أو الشهر الموالي لشهر ايداع الملف

(2-4): شهر ايداع الملف أو الشهر الموالي لشهر ايداع الملف

(3)استرجاع مصاريف علاج الأمراض الثقيلة أو المزمنة، استرجاع مصاريف علاج الأمراض العرضية، استرجاع مصاريف العمليات الجراحية، استرجاع مصاريف الولادة، استرجاع مصاريف متابعة الحمل.

(*) أرقام وقتية : تعتبر المعطيات الواردة من الصناديق للضمان للسنة المالية المعنية وقتية إلى غاية إتمام إعداد القوائم المالية للصناديق و المصادقة عليها.

2.3 – تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف و مؤشرات الأداء :

جدول عدد 13 :

الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج الضمان الاجتماعي

الوحدة:ألف دينار

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات لسنة 2022	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2022	دعائم الأنشطة
الهدف 1: المساهمة في تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي	**المؤشر1: نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل** **المؤشر2: نسبة الاستخلاص (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي)**	أنظر جداول عدد 1 و2	ن 1 : القيادة والإشراف على صناديق الضمان الاجتماعي	650718.7	- مواصلة الأعمال المتعلقة بالمراجعة الشاملة لأنظمة الضمان الاجتماعي على غرار اصلاح نظام الجرايات للأجراء في القطاع غير الفلاحي وتقييم نظام التأمين على المرض واحداث صندوق للتأمين على فقدان مواطن الشغل وتقييم نظام حوادث الشغل والأمراض المهنية في القطاع الخاص ومراجعته.
			ن 2 : التصرف لفائدة الدولة في بعض الآليات والتدخلات الاجتماعية (cnss)	11350	

الهدف 2: تحسين التغطية الاجتماعية	**المؤشر3: نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية**	أنظر جدول عدد 3	ن 3 : التصرف لفائدة الدولة في الأنظمة الخصوصية للضمان الاجتماعي و بعض الآليات و التدخلات الاجتماعية (cnrps)	349005	- متابعة التوازنات المالية لأنظمة الضمان الاجتماعي واقتراح الحلول الكفيلة بتحسينها - البحث عن مصادر جديدة لتمويل الضمان الاجتماعي - تكريس آليات الحوكمة الرشيدة وتطور الخدمات
الهدف 3: تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين	**المؤشر4: آجال الانتفاع بالخدمات ونسبة الملفات المنجزة في الآجال**	أنظر جدول عدد 4	ن 4 : التصرف لفائدة الدولة في الأنظمة الخصوصية للضمان الاجتماعي (cnam)	700	- اعداد مقترحات على مستوى مشروع قانون المالية لسنة 2022 لتحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي على غرار اقتراح - احداث حساب للخزينة تحت اسم "تنويع مصادر تمويل الضمان الاجتماعي" يتم تخصيصه لعائدات المساهمة الاجتماعية التضامنية واقتراح أحكام تتعلق بالتكفل بديون شركات النقل الوطنية والجهوية واقتراح إقرار عفو جبائي بعنوان خطايا التأخير المتراكمة على الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية واقتراح إحداث صندوق لتطهير ديون الضمان الاجتماعي واقتراح إحداث حساب خاص بتمويل التنفيل. - دعم تجربة الضمان الاجتماعي المتنقل من خلال اقتناء وحدات متنقلة بالتعاون مع الوكالة الأمريكية Millennium Challenge Corporation - نشر ثقافة الضمان الاجتماعي واعتماد خطة اتصالية شاملة في الغرض.
			المجموع	**1011773.7**	

3.1 – مساهمة الفاعليين العموميين في اداء البرنامج :

جدول عدد 14 :

مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج

وحجم الاعتمادات المحالة

الوحدة:ألف دينار

الفاعل العمومي	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى انجازها في إطار تحقيق أهداف السياسة العمومية	الاعتمادات المحالة من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2022
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	- تحسين الاستخلاص من خلال تكثيف المراقبة الميدانية لتشمل القطاعات والمؤجرين حسب مؤشرات التهرب الاجتماعي واستغلال المعطيات المتوفرة لدى مختلف الهياكل العمومية لتطوير إعداد برامج المراقبة ضمن التطبيقة الإعلامية المعدة في الغرض التي تمكن من استهداف المؤجرين المعنيين بالمراقبة وترشيد تدخل المراقبين - تدعيم سلك المراقبة بـ 100 مراقب منتدبين جدد سيتم توزيعهم على مختلف المكاتب الجهوية والمحلية. - اعتماد استراتيجية اتصالية لتجذير ثقافة الضمان الاجتماعي والتعريف بالأنظمة التي يديرها الصندوق كالنظام التكميلي للجرايات ونظام العملة التونسيين بالخارج وحث العملة غير الأجراء على الانخراط عن طريق حملة تحسيسية موجهة للعاملين لحسابهم الخاص والتعريف بواجبات المؤجر والامتيازات الممنوحة للباعثين الجدد - اعادة صياغة منظومة التصرف في الجرايات باتجاه ضمان الاندماج والتكامل مع النظام المعلوماتي للصندوق - استغلال منظومة التصرف الالكتروني للوثائق في ملفات الجرايات بما يمكن من الاستغناء عن التبادل الورقي واختصار المسالك وتعصير طرق العمل - دعم منظومة التصريح وخلاص المساهمات عن بعد.	**666350**
الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية	- مواصلة إنجاز مشروع منظومة الحسابات الفردية في اتجاه الإلمام الكامل والدقيق بوضعية كلّ منخرط مباشر والتصفية الألكترونية للجرايات وفقا لمقتضيات الأمر عدد 153 لسنة 2021 المؤرخ في 12 مارس 2021 والمتعلق بضبط طرق وإجراءات وأساليب التبادل الآلي والفوري للمعلومات بين الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية والمشغل العمومي بخصوص مواكبة الحياة المهنية للأعوان المنخرطين بالصندوق ومسك حساباتهم الفردية. - تركيز منظومة جديدة للتصرف في الجرايات ستمكن من تطوير أساليب العمل وضمان جودة الخدمات المسداة لمنظوري الصندوق. - استكمال أعمال لامركزية الخدمات المساداة لمنخرطي الصندوق .	**346005**
الصندوق الوطني للتأمين على المرض	- إرساء منظومة للتصريح وخلاص مساهمات نظام التأمين على المرض عن بعد مع المؤسسات العمومية المنخرطة بالصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية.	**700**

	- تدعيم المراقبة الإدارية والطبية قبل وبعد إسداء المنافع من خلال مراجعة النظام المعلوماتي للصندوق الوطني للتأمين على المرض وإثراء وتحيين المراجع الطبية المعتمدة حول التكفل بالخدمات الصحية بحسب المنظومات العلاجية. - مسك حسابات فردية للمضمونين الاجتماعيين خاصة بالأجور المصرح بها يتم اعتمادها لافتتاح الحق في الخدمات المقدمة من قبل الصندوق الوطني للتأمين على المرض - وضع سجل يتعلق بوضعية مسدي الخدمات الصحية إزاء منظومة الضمان الاجتماعي يتم اعتماده عند خلاص مستحقاتهم من قبل الصندوق الوطني للتأمين على المرض - جدولة مستحقات الصندوق الوطني للتأمين على المرض المتخلدة بذمة صندوقي الضمان الاجتماعي - استكمال ارساء منظومة التبادل الإلكتروني للمعطيات بين الصندوق الوطني للتأمين على المرض ومسديي الخدمات الصحية - استعمال الوصفة الطبية الإلكترونية والفوترة الإلكترونية والإمضاء الإلكتروني - إحداث الأقاليم الطبية الفرعية المنصوص عليها صلب الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتأمين على المرض.	

3- إطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2022-2024 :

جدول عدد 15 :

إطار النفقات متوسط المدى (2022-2024)

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

البيان	إنجازات 2020	ق م 2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024
نفقات التأجير	611	920	650	683	717
نفقات التسيير	26	28.5	48.7	41	43
نفقات التدخلات	1030021	850214	1011055	1109972	1156047
نفقات الإستثمار	16	90	20	80	80
نفقات العمليات المالية					
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	1030673	851252.5	1011773.7	1110776	1156887
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	1030673	851252.5	1011773.7	1110776	1156887

إن تطور النفقات المبرمجة لسنة 2022 مقارنة بسنة 2021 يعود خاصة إلى الترفيع في نفقات التدخلات من 850.214 م.د سنة 2021 إلى 1011.055م.د سنة 2022 أي بزيادة تقدر بـ 18.92% و ذلك نتيجة ترسيم اعتماد قدره 192 مليون دينارا بعنوان التقاعد المبكر و إحداث حساب خاص في الخزينة لتحصيل مواردها.

البرنامج عدد 3 : النهوض الاجتماعي

السيد إبراهيم بن دريس

رئيس الهيئة العامة للنهوض الاجتماعي

1- تقديم البرنامج واستراتيجيته:

1.1 تقديم إستراتيجية البرنامج :

يحتل قطاع النهوض الاجتماعي مكانة مركزية في السياسة الاجتماعية لذلك تعمل الوزارة على دعم سياسة التحويلات الاجتماعية ومزيد إحكام توزيعها وتوجيهها نحو الفئات المستحقة عبر تحيين سجل الفقر وتدعيم وبلورة وتنفيذ برامج لإدماج الفئات الضعيفة والهشة في الدورة الاقتصادية والنهوض بأوضاعها المادية والمعيشية. إضافة إلى النهوض بالأشخاص ذوي الاحتياجات الخصوصية وتطوير آليات الدفاع الاجتماعي وتكثيف الجهود الرامية الى النهوض ببرامج رعاية الطفولة الجانحة والفاقدة للسند العائلي ودعم برنامج العمل الاجتماعي المدرسي وتطوير منظومة التعهد بالأطفال الفاقدين للسند وتحسين مردودية قطاع تعليم الكبار وتطوير أنشطته ومراجعتها.

وتتنزل استراتيجية برنامج النهوض الاجتماعي ضمن جملة من التعهدات الدولية والوطنية وخاصة منها:

- ✓ **دستور الجمهورية التونسية وخاصة الفصول 21 ، 38 و 48 منه.**
- ✓ **الاتفاقية الدولية** لحقوق اللأشخاص ذوي الاعاقة
- ✓ **أهداف التنمية المستدامة 2030** وخاصة منها :

- **الهدف الأول : القضاء على الفقر** والذي يرمي إلى :

* بحلول عام 2030 تخفيض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده وفقاً للتعاريف الوطنية بمقدار النصف على الأقل

* بحلول عام 2030 ضمان تمتّع جميع الرجال والنساء، ولا سيما الفقراء والضعفاء منهم، بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية، وكذلك حصولهم على الخدمات الأساسية، وعلى حق ملكية الأراضي والتصرّف فيها وغيره من الحقوق المتعلّقة بأشكال الملكية الأخرى، وبالميراث، وبالحصول على الموارد الطبيعية، والتكنولوجيا الجديدة الملائمة، والخدمات المالية، بما في ذلك التمويل المتناهي الصغر

* بحلول عام 2030 بناء قدرة الفقراء والفئات الضعيفة على الصمود والحد من تعرضها وتأثّرها بالظواهر المتطرفة المتصلة بالمناخ وغيرها من الهزات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

الهدف الرابع : التعليم الجيد والذي يرمي إلى :

* الزيادة بنسبة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة بحلول عام 2030

* القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة

* ضمان أن تلمّ نسبة كبيرة جميع الشباب من الكبار، رجالاً ونساء على حد سواء، بالقراءة والكتابة والحساب بحلول عام 2030

- **الهدف الثامن : العمل اللائق ونمو الاقتصاد** والذي يرمي إلى :

* تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بما في ذلك الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة، بحلول عام 2030

- **الهدف العاشر: الحد من أوجه عدم المساواة** والذي يرمي إلى :

* تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، بغض النظر عن السن أو الجنس أو الإعاقة أو العرق أو الإثنية أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو غير ذلك، بحلول عام 2030.

✓ **جملة النصوص التشريعية والترتيبية المتعلقة بمجال النهوض الاجتماعي** و خاصة منها **:**

- القانون الأساسي عدد 10 لسنة 2019 مؤرخ في 30 جانفي 2019 يتعلق بإحداث برنامج الأمان الاجتماعي.
- القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 المؤرخ في 11 أوت 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة
- القانون عدد 109 لسنة 1993 المؤرخ في 8 نوفمبر 1993 المتعلق بضبط مهام مراكز الدفاع والإدماج الاجتماعي.
- القانون التوجيهي عدد 83 لسنة 2005 المؤرخ في 15 أوت 2005 المتعلق بالنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم كما تم تنقيحه بالقانون عدد 41 لسنة 2016 المؤرخ في 16 ماي 2016 وجملة النصوص اتشريعية والترتيبية المتعلقة به.

كما يتميز برنامج النهوض الاجتماعي بـــ:

✓ **استناد كل برامج النهوض الاجتماعي إلى قاعدة قانونية** ونصوص تشريعية واضحة

✓ **كفايات و تعدد اختصاصات الإطار العامل في مجال النهوض الاجتماعي** وتنوع الخدمات المسداة من قبلهم لفئات متنوعة من مكونات المجتمع

- ✓ **ثراء شبكة الهياكل العاملة في المجال الاجتماعي** و وجود تمثيلية جهوية ومحلية لكامل هياكل النهوض الاجتماعي وقربها من الفئة المتعهد بها

- ✓ **تنوع الفئات الاجتماعية المستهدفة** (عائلات فقيرة ومحدودة الدخل ، الاشخاص ذوي الإعاقة، الأطفال الفاقدي السند و الاطفال في نزاع مع القانون والأطفال في حالة خطر، الأشخاص الأميين...)

غير أن هناك عديد الصعوبات والإشكاليات التي يتعين تجاوزها والتي تتمثل أساسا في :

- ✓ ضعف الامكانيات المادية واللوجستية (وسائل النقل ...).
- ✓ ضرورة مراجعة وسائل العمل المتاحة خاصة على مستوى تحسين المنظومات الإعلامية وتوفير المعطيات الإحصائية الضرورية.
- ✓ ضرورة دعم هياكل النهوض الاجتماعي بالموارد البشرية المختصة من أخصائيين نفسانيين وأخصائيين إجتماعيين ..)
- ✓ وضع نظام متابعة للمؤسسات وفق معايير دولية لجودة الخدمات..
- ✓ تدعيم دور المجتمع المدني في مساندة هياكل الدولة في التعهد بالفئات الهشة من (أمهات عازبات ومسرحين من السجون وفئات فاقدة للسند المعنوي والمادي.....)
- ✓ ضعف التنسيق والشراكة بين مختلف الهياكل المتدخلة في المجال.
- ✓ عدم ملائمة البرامج والتشريعات لمقتضيات الدستور والاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ولتطور احتياجات الفئة المستهدفة.

وتتمثل إستراتيجية برنامج النهوض الإجتماعي في:

- ✓ الحد من مظاهر الإقصاء الإجتماعي للفئات الهشة والعمل على تحقيق ادماجها الاقتصادي والإجتماعي
- ✓ المساهمة في القضاء تدريجيا على الفقر و على كافة مظاهر اللامساواة بين فئات المجتمع
- ✓ المساهمة في تقليص المعدل الوطني للأمية لدى الشريحة النشيطة مع تركيز الجهود على المرأة والمناطق الريفية والعمل على إرساء ونشر الثقافة الرقمية وثقافة حقوق الإنسان والمواطنة واستثمار التكنولوجيات الحديثة في مجال تعليم الكبار والنهوض بالمرأة الريفية.

وتترجم استرتيجية برنامج النهوض الاجتماعي من خلال جملة من المحاور الأساسية :

- ✓ **ضمان مقومات العيش الكريم للفئات الهشة والفقيرة ومحدودة الدخل** من خلال تصويب المساعدات الاجتماعية .
- ✓ **تحسين مقومات عيش الفئات الهشة** وذلك من خلال العمل على إدماجهم الاجتماعي والاقتصادي عبر بعث موارد الرزق للقادرين على العمل منهم (خاصة الأسر من الفئات المعوزة والأشخاص ذوي الإعاقة).
- ✓ **ضمان تغطية عادلة بالهياكل والإطارات** العاملة في المجال الاجتماعي.

✓ **الحد من الأمية** خاصة بالنسبة للنساء في المناطق الداخلية والريفية.

- تركيز مقاربة الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي:

عملت مصالح برنامج النهوض الاجتماعي على تكريس مقاربة النوع الاجتماعي في إطار ضبط تدخلاتها لفائدة الفئات المعنية. حيث تعتبر الفئات المعنية بأنشطة البرنامج فئات ذات خصوصية (عائلات فقيرة ، أشخاص حاملي للإعاقة، الطفولة الجانحة والفاقدة للسند ، الأشخاص الأميين..) وبتحليل جملة المعطيات المتوفرة يتبين أن نسبة هامة من الاشخاص المعنيين بالتدخلات الاجتماعية هم أساسا من النساء. لذا تم بداية من سنة 2019 وامتدادا على سنوات 2020 و 2021 (في إطار إعداد وتقييم وثائق القدرة على الأداء) الشروع في تحليل هذه الظاهرة لمزيد ملائمة التدخلات في القطاع وذلك عبر محوريين أساسيين وهما :

- محور الإحاطة بالعائلات الفقيرة وتوفير مقومات الإدماج الاجتماعي والاقتصادي لفائدتهم
- محور محو الامية من خلال المساهمة في الحد من الأمية خاصة لدى النساء الريفيات

وقد تبين إثر جملة الأشغال المنجزة (ضبط الدراسات و التقارير ، تحليل المعطيات الإحصائية ، استخدام أدوات التحليل كشجرة الإشكاليات وشجرة الأهداف...) ارتباط هاذين المحورين من خلال ارتباط تفاقم ظاهرة الفقر بارتفاع معدلات الأمية لدى النساء خاصة بالمناطق الريفية والنائية. إضافة إلى تنامي ظاهرة البطالة لدى هذه الشريحة وهو ما يحول دون عملية إدماجهم الاجتماعي و الاقتصادي. كما لوحظ في هذا الصدد وتبعا لرصد تدخلات مؤسسات الرعاية والدفاع الاجتماعي تنامي ظاهرة العنف المسلط على هذه الفئة إضافة إلى بعض الظواهر الاجتماعية الأخرى(المرأة المعنفة، الامهات العازبات، الأطفال الجنح...) . وتتبين هذه المعطيات خاصة من خلال:

- ارتفاع ظاهرة الأمية لدى النساء خاصة بالمناطق الداخلية (القيروان ، سيدي بوزيد وجندوبة) وصعوبة التمتع بخدمات تعليم الكبار
- الصعوبات التي تواجهها المرأة الحاملة للإعاقة على مستوى الإدماج والتشغيل
- ارتفاع عدد النساء المسجلات بمنظومات أمان اجتماعي و المعيلات لأسرهن
- صعوبات دخول النساء الفقيرات (غالبا ذوات مستوى تعليمي متدني أو أميات) إلى سوق الشغل
- استقطاب النساء الفقيرات للعمل بالقطاعات الهشة (القطاع الفلاحي / العمل بالمنازل / العمل الموسمي..) وغير المهيكلة وعدم تمتعهن بالتغطية الاجتماعية
- تنامي ظاهرة العنف المسلط على الفتيات والنساء
- ارتباط عديد الظواهر الاجتماعية (الجنوح ، العنف ، الانقطاع المدرسي المبكر...) لدى الاطفال بالوضعيات الهشة لعائلاتهم (عائلات فقيرة ومحدودة الدخل)

كل هده العوامل أدت إلى ضعف مشاركة النساء في الدورة الاقتصادية إضافة إلى تنامي القطاع غير المهيكل (مع انخفاض التغطية الاجتماعية لفائدة الاجيرات) وارتفاع تكلفة المساعدات والتحويلات الاجتماعية الممنوحة للفئات الهشة والمرصودة ضمن ميزانية الدولة.

لذا تسعى مصالح النهوض الاجتماعي لتدعيم تدخلاتها لفائدة هذه الفئة من خلال اعتماد برنامج عمل متعدد المحاور و المتمثل خاصة في :

- استهداف النساء الفقيرات المسجلات على منظومة أمان أجتماعي بالمساعدات الاجتماعية

- تدعيم نسبة النساء المتمتعات بمشروع بعث موارد الرزق في إطاربعث موارد الرزق لفائدة العائلات الفقيرة
- المساهمة في مقاومة ظاهرة العنف المسلط على المراة من خلال تدعيم قدرات العاملين في القطاع الاجتماعي (الرصد ، المتابعة والمرافقة...) و التحيسيس بالظاهرة
- تدعيم الشراكة خاصة مع الجمعيات العاملة في المجال الاجتماعي و مجال الإعاقة قصد تمكين الفئات المعنية من آليات ألأأددماج الاقتصادي
- استهداف النساء الأميات خاصة بالمناطق الداخلية والنائية والمرور من مرحلة التدريس البسيط (القراءاة والكتابة) إلى مرحلة إكساب المهارات الحياتية (التكوين في الحرف) .

2.1 تقديم خارطة البرنامج :

يتميز برنامج النهوض الاجتماعي بتنوع هياكله المركزية و الجهوية والمتمثلة في :

✓ **الوحدات العملياتية المركزية**:

- الهيئة العامة للنهوض الاجتماعي
- المركز الوطني لتعليم الكبار
- المؤسسات العاملة في مجال الإعاقة (8)
- المؤسسات العاملة في مجال الرعاية الاجتماعية (10)
- مراكز الدفاع والادماج الاجتماعي(24)

✓ **الوحدات العملياتية الجهوية**:

- أقسام النهوض الاجتماعي (25)

✓ **الفاعليين العموميين**:

- مركز الدولي للبحوث والدراسات والتوثيق والتكوين حول الإعاقة "بسمة"
- الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة
- الجمعيات العاملة في مجال الإجتماعي
- الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي

2- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج:

1.2- تقديم أهداف ومؤشرات قيس الأداء :

- الهدف 3-1: المساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات المهمشة

- **تقديم الهدف:** ضمان توجيه البرامج والمساعدات الاجتماعية من العائلات الفقيرة ومحدودة الدخل
- **تقديم المؤشرات:**

✓ **المؤشر 3-1-1: : نسبة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للعائلات المعوزة:**

يعتمد هذا المؤشر على الترفيع من نسبة إدماج العائلات الفقيرة المسجلة بسجل المعطيات الخاص بالعائلات المعوزة ومحدودة الدخل من خلال بعث موارد رزق لفائدتها المعوزة بالتنسيق مع أطراف الشراكة(وزارات – مجتمع مدني).

✓ **انجازات و تقديرات المؤشر 3-1-1:**

الجدول عدد 16: الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 1.3

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
نسبة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للعائلات المعوزة (عدد العائلات المعوزة المتمتعة ببعث موارد الرزق / العدد الجملي للعائلات المعوزة)	%	%0.05	%0.35	%1.4	%1.64	%2

- تحليل وتوضيح تقدير المؤشرات على مدى ثلاث سنوات:

تعكس التوقعات المدرجة للسنوات 2022-2024 ارتفاعا في نسبة الأدماج الاجتماعي و الاقتصادي للعائلات المعوزة وذلك من خلال ترفيع عدد المشاريع الموجهة لفائدتهم حيث من المرجع تطور النسبة من 1.4% سنة 2022 لتبلغ 2% سنة 2024 أي بتطور قدره 42.85%. ومن المزمع تدعيم هذا التوجه من خلال المصادقة على الأمر المنظم لهذه الآلية والذي سيسمح بتأطير و متابعة عملية اسناد مشاريع موارد الرزق على مستوى الوحدات العملياتية الجهوية مع التوجه نحو تدعيم استقلالية النساء الفقيرات وخاصة منهن المعيلات لأسر.

- تقديم المؤشرات:

✓ **المؤشر 3-1-2: نسبة النساء من العائلات المعوزة المنتفعات بالمساعدات الاجتماعية:**

يهدف المؤشر إلى تدعيم إستهداف وتمكين النساء من العائلات المعوزة من المساعدات الاجتماعية في إطار برنامج الأمان الاجتماعي باعتبارهن الأكثر تعرضا لإنعكاسات الفقر .

✓ **انجازات و تقديرات المؤشر 3-1-2:**

الجدول عدد 17: الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 1.3

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
نسبة النساء من العائلات المعوزة المنتفعات بالمساعدات الاجتماعية	%	% 61	%62	% 63	%63	%64

- تحليل وتوضيح تقدير المؤشرات على مدى ثلاث سنوات:

تعكس التوقعات المدرجة للسنوات 2022-2024 ارتفاعا في نسبة النساء من العائلات المعوزة المنتفعات بالمساعدات الاجتماعية وذلك من خلال الترفيع في النسبة من 63% سنة 2022 لتبلغ 64% سنة 2024 أي بتطور قدره 1.58%.

- الهدف 3-2 : المساهمة في الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة و ذات الاحتياجات الخصوصية

- تقديم الهدف: ضمان الإدماج الاجتماعي و الاقتصادي للفئات الهشة ووذات الاحتياجات الخاصة عبر جملة الآليات المتاحة ومن خلال شبكة الهياكل الاجتماعية

- تقديم المؤشرات:

✓ **المؤشر 3-2-1: : نسبة إدماج الأشخاص المعوقين(المسجّلين بمراكز التربية المختصة):**

يهدف هذا المؤشر إلى تعزيز الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للأشخاص المعوقين (المسجلين بمراكز التربية المختصة) في إطار تفعيل أحكام القانون التوجيهي للأشخاص المعوقين.

✓ **انجازات و تقديرات المؤشر 3-2-1:**

الجدول عدد 18: الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 2.3

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
نسبة إدماج الأشخاص المعوقين(المسجّلين بمراكز التربية المختصة)	%	%14.8	%16	%17	%18	%18

- **تحليل وتوضيح تقدير المؤشرات على مدى ثلاث سنوات:**

تعكس التوقعات المدرجة للسنوات 2022-2024 ارتفاعا في نسبة إدماج الأشخاص المعوقين(المسجّلين بمراكز التربية المختصة) وذلك من خلال الترفيع في النسبة من 17% سنة 2022 لتبلغ 18% سنة 2024 أي بتطور قدره 5.88% وذلك من خلال الترفيع في عدد المشاريع المسندة لمنظوري هاته المراكز في إطار برنامج بعث موارد الرزق للأشخاص ذوي الإعاقة.

- الهدف 3-3: المساهمة في التقليص من النسبة العامة للأمية

- تقديم الهدف يندرج هذا الهدف في المساهمة في تقليص المعدل الوطني للأمية لدى الشريحة النشيطة من السكان دون 60 سنة مع تركيز الجهود على المرأة والمناطق الريفية.

كما يندرج هذا الهدف ضمن مجموعة من الأهداف الأخرى ضمنية وغير مباشرة تتعلق بإرساء ونشر الثقافة الرقمية وثقافة حقوق الإنسان والمواطنة واستثمار التكنولوجيات الحديثة في مجال تعليم الكبار والنهوض بالمرأة الريفية والارتقاء بمؤشر التنمية البشرية ودعم مرحلة المتابعة بتوفير مستويات تعليمية أرقى لضمان عدم الارتداد إلى الأمية.

- تقديم المؤشرات:

- ✓ **المؤشر 3-3-1: : النسبة العامة للأمية:**

يهدف هذا المؤشر إلى متابعة نسبة الأمية على المستوى الوطني

- ✓ **انجازات و تقديرات المؤشر 3-3-1:**

الجدول عدد 19: الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 3.3

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
النسبة العامة للأمية	%	%17.62	%17,3	%17	%16,7	%16.5

- تحليل وتوضيح تقدير المؤشرات على مدى ثلاث سنوات:

تعكس التوقعات المدرجة للسنوات 2022-2024 تراجعا في النسبة العامة للأمية من 17% سنة 2022 لتبلغ 16.5% سنة 2024 أي بتراجع قدره 3% وذلك من العمل على مزيد استقطاب الأشخاص الأميين مع الترفيع في عدد أفواج الدراسة. علما وأن مصالح تعليم الكبار تعتمد في جزء هام من تدخلاتها على مساندة أطراف الشراكة .

- تقديم المؤشرات:

✓ **المؤشر 3-3-2: : النسبة العامة للأمية:**

يهدف هذا المؤشر إلى متابعة نسبة الأمية لدى النساء على المستوى الوطني

✓ **انجازات و تقديرات المؤشر 3-3-2:**

الجدول عدد 20: الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 3.3

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
نسبة الأمية عند النساء	%	%23.2	%23.0	%22.7	%22.4	%22.1

- تحليل وتوضيح تقدير المؤشرات على مدى ثلاث سنوات:

تعكس التوقعات المدرجة للسنوات 2022-2024 تراجعا في نسبة الأمية لدى النساء وذلك من المرور من 22.7% سنة 2022 إلى 22.1% سنة 2024 . وسيت العمل على تحقيق هذا التراجع من خلال برمجة تدخلات خصوصية تستهدف النساء خاصة في المناطق الريفية والداخلية.

2.2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف و مؤشرات الأداء :

جدول عدد 21 :

الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج النهوض الاجتماعي

الوحدة:ألف دينار

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات لسنة 2022	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2022	دعائم الأنشطة
الهدف: المساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات المهمشة	**المؤشر 1: نسبة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للعائلات المعوزة** **المؤشر 2: نسبة النساء من العائلات المعوزة المنتفعات بالمساعدات الاجتماعية**	**%1.4** **%63**	ن 1 : القيادة والتخطيط والاشراف في مجال النهوض الاجتماعي	41770	- تعزيز الحماية الاجتماعية للفئات الهشة - وضع مسألة الحدّ من الفقر والنفاذ إلى الخدمات الصحية الجيدة والتعليم دون إقصاء أو تهميش ضمن التحدّيات الكبرى لتونس والالتزام بتحقيق الأهداف التي تضمنتها أجندا التنمية المستدامة 2030 - بلورة آليات واضحة لرصد الفقر وإنتاج بيانات صحيحة وموثوق بها بما يمكن من وضع الحلول المناسبة للتخفيف من الفقر وزيادة الشفافية في تقديم المساعدات - توظيف بنك معطيات حول العائلات المعوزة ومحدودة الدخل في التصرّف واستهداف الفئات المعنيّة بمختلف المساعدات والتدخلات الاجتماعية - دعم الادماج الاقتصادي والاجتماعي للفئات الفقيرة ذات القدرات الانتاجية -مزيد دعم المقاربة التشاركية وتعزيز جهود الحدّ من الفقر - تفعيل التعاون الدولي والإقليمي بين البلدان للتخفيف من الفقر من خلال الاستفادة من الدعم الفني وانجاز البحوث والدراسات وبناء القدرات لوضع سياسات وبرامج ناجعة في مجال الحماية الاجتماعية والإدماج الاقتصادي. - وضع الإطار القانوني لبرنامج بعث مشاريع صغرى لفائدة العائلات المعوزة - تنفيذ برنامج بعث مشاريع صغرى لفائدة العائلات المعوزة بالتنسيق مع المصالح الجهوية للوزارة - المساهمة في استكمال عناصر مشروع بنك معطيات العائلات المعوزة ومحدودة الدخل والنظام المعلوماتي المعد للتصرّف في برنامج الأمان الاجتماعي على غرار: *نظام صرف المنح والمساعدات، *منظومة مقاومة الغش ومنظومة الإعتراض *الخدمات الإلكترونية والخدمات عن بعد، *بطاقات العلاج الذكية أو البيومترية، *الحملات التحسيسية والخطة الاتصالية. - مزيد تطوير صيغ التعهد والإحاطة بالأسر المفككة والمهددة بالتفكك
			ن 2 : صرف المساعدات للعائلات المعوزة ومحدودة الدخل	841860	
			ن 3 : الشراكة مع الجمعيات	82315	
			ن 7 : البحوث الاجتماعية ومتابعة الفئات الهشة	61646	

					والمساهمة في الحد من قضايا الطلاق من خلال تفعيل دور مؤسسة المصالح العائلي - العمل على تقييم وتطوير نشاط آلية الاسعاف الاجتماعي وتوسيعه ليشمل ولايات صفاقس وسوسة من خلال تنفيذ مشروع تعاون مع منظمة الإسعاف الاجتماعي الدولي وبتمويل من إمارة موناكو من خلال دعم القدرات للأعوان العاملين بمركزي الإحاطة والتوجيه الاجتماعي بسوسة وصفاقس - مزيد ترسيخ المقاربة الحقوقية في الممارسة المهنية اليومية للمتدخلين الاجتماعيين - اعداد خطة اتصالية في مجال النهوض الاجتماعي
الهدف: المساهمة في الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة و ذات الاحتياجات الخصوصية	**المؤشر 1: نسبة إدماج الأشخاص المعوقين**	**%17**	ن 4: التكفل والإحاطة بالفئات ذات الاحتياجات الخصوصية	4806	* الترفيع في الاعتماد الجملي المخصص لبعث موارد الرزق: - الترفيع في الاعتماد المخصص لكل مشروع، - العمل على تاهيل والرفع من قدرات الاخصائيين الاجتماعيين لمواكبة تطورات سوق الشغل ودراسة جدوى المشاريع (دورات تكوينية)، - التشجيع على احداث مشاريع جماعية في إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. * في إطار برنامج الايداع العائلي للاشخاص ذوي الاعاقة: - برمجة حملة تحسيسية لمزيد التعريف ببرنامج الايداع العائلي للاشخاص ذوي الاعاقة على مستوى موقع واب الوزارة، - تنظيم حلقات تدريبية لفائدة الأخصائيين الاجتماعيين قصد حثهم على مزيد التعريف بمزايا الايداع العائلي خاصة وان التوجه العام للوزارة بهدف التشجيع على الايداع اللامؤسساتي. * في إطار برنامج الادماج المدرسي للاطفال ذوي الاعاقة: - التنسيق مع وزارة التربية فيما يخص الاقسام التحضيرية ومع وزارة المراة فيما يخص رياض الاطفال ومع مراكز التربية المختصة وذلك لمزيد دعم الاستقلالية والاعداد للدمج المدرسي، - توحيد البرامج والوسائل البيداغوجية المعتمدة داخل مراكز التربية المختصة بصفة تضمن تطوير معارف ومكتسبات الاطفال.
			ن 5: التكفل وإعادة تأهيل الأتشخاص المعوقين	4404	
			ن 8 : الإحاطة بالأشخاص المعوقين والمساعدة على التشغيل	36110	

الهدف: المساهمة في التقليص من النسبة العامة للأمية	**المؤشر 1: النسبة العامة للأمية**	**%17**	ن 6: تعليم الكبار	13650	- إحداث 1000 مركز و 2000 فوج - استقطاب 20 ألف دارس ودارسة 80 % منهم نساء - تحرير 8.000 دارس ودارسة من الأمية - التعاقد مع 972 مدرسا (80 % منهم من حاملي الأستاذية أو شهادة معادلة) - تأمين حصص التعليم وحصص التواصل الاجتماعي وحصص التدريب على المهارات والتدريب على استعمال التكنولوجيات الحديثة في مجال محو الأمية - إنجاز الامتحانات الجهوية والامتحانات الوطنية للتحرر من الأمية - تأمين منح مديري مراكز التربية الاجتماعية - تأمين منحة مستلزمات العودة المدرسية (المترسمون) - تأمين منح مديري المدارس الابتدائية - تأمين جوائز التميّز لفائدة الجمعيات الداعمة للمركز الوطني لتعليم الكبار
	المؤشر 2: نسبة الأمية عند النساء	**%22.7**			
					- تحيين وتحسين الوسائل التعليمية وإنتاج وحدات تعليمية جديدة - الانطلاق في وضع منصة رقمية لمتابعة وتقييم برامج محو الأمية وتعليم الكبار إنجاز دليل التصرف الإداري والمالي بالتنسيقيات الجهوية لتعليم الكبار - الانطلاق في تحيين وتطوير مناهج محو الأمية وتعليم الكبار - تحيين الحقيبة التعليمية الموجهة لذوي القدرات القرائية المحدودة *** سيتم تمويل هذه الأنشطة من قبل أطراف الشراكة (DVVI) (IFES)**
			المجموع	**1086560.6**	

3.2– مساهمة الفاعليين العموميين في اداء البرنامج :

جدول عدد 22:

مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج

وحجم الاعتمادات المحالة

الوحدة:ألف دينار

الفاعل العمومي	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى انجازها في إطار تحقيق أهداف السياسة العمومية	الاعتمادات المحالة من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2022
مركز الدولي للبحوث والدراسات والتوثيق والتكوين حول الإعاقة "بسمة"	- تدعيم تدخلات المركز على مستوى الدراسات والبحث العلمي في مجال الإعاقة بهدف تدعيم تدخلاته و تثمين دوره في محيطه البحثي والمؤسساتي - التكوين لفائدة المكونين و المتكونين و تنويع الورشات التكوينية - القيام بدراسة مسحية حول الإعاقة و الأشخاص المعوقين بالتنسيق مع الهيئة العامة للنهوض الاجتماعي	**2000**
الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة	- يتم تقديم مشاريع الأنشطة و التدخلات المبرمجة من قبل الجمعيات في المجال ضمن الملفات المعروضة على أنظار اللجنة الفنية المكلفة بالنظر في طلبات التمويل العمومي (في إطار بطاقات مشاريع/ اتفاقيات شراكة) وهي تتمحور أساسا حول تدخلات في صيغة مساعدات اجتماعية ، دورات تكوينية ، أنشطة ثقافية و اجتماعية إضافة إلى مطالب بعث موارد الرزق للفئات المستهدفة.	**50000**
الجمعيات العاملة في المجال الاجتماعي		**2000**
الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي	- اسناد مساعدات لفائدة العائلات المعوزة ومحدودة الدخل - اسناد مساعدات بعنوان الاعياد والمناسبات الدينية - اسناد مساعدات بعنوان العودة المدرسية والجامعية - اسناد منح لفائدة جمعيات رعاية المعوقين - بعث مشاريع صغرى لفائدة العائلات المعوزة - الموائد القارة للتضامن - التدخلات بعنوان التضامن الاجتماعي - اسناد منح لفائدة جمعيات ذات صبغة اجتماعية	**46315**

3- إطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2022-2024 توضيح مبررات تطور الاعتمادات المرصودة :

جدول عدد 23 :

إطار النفقات متوسط المدى (2022-2024)

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

البيان	إنجازات 2020	ق م 2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024
نفقات التأجير	133708	132446	138430	156948	164796
نفقات التسيير	8469	8436	8666	9198	9657
نفقات التدخلات	1394506	820713	937565	1097397	1152267
نفقات الإستثمار	45033	4000	1900	6257	11241
نفقات العمليات المالية					
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	1541185	965595	1086561	1269800	1337960
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	1542311	966721	1087687	1270926	1339086

شهدت اعتمادات برنامج النهوض الاجتماعي تطورا من 965.595 ألف دينارا سنة 2021 إلى 1086.561 ألف دينارا سنة 2022 أي بفارق 120.966 مليون دينارا يمثل نسبة 12.53 % ويعود ذلك إلى ترسيم اعتماد قدره 56 مليون دينارا بعنوان منح للأطفال أقل من 6 سنوات من أبناء العائلات الفقيرة ومحدودة الدخل في إطار قرض مسند من البنك الدولي للإنشاء والتعمير والترفيع في عدد المستفيدين من المنح المسندة للعائلات الفقيرة .

البرنامج عدد 4 : الهجرة والتونسيين بالخارج

السيد سمير المسلماني
المدير العام للمتابعة والتخطيط في مجال الهجرة
طبقا لقرار السيد وزير الشؤون الاجتماعية
المؤرخ في 21 أكتوبر 2020

1- تقديم البرنامج واستراتيجيته:

1.1 تقديم إستراتيجية البرنامج :

يتبوأ قطاع الهجرة والتونسيين بالخارج مكانة هامة ومحورية في تحديد السياسات العمومية ومخططات التنمية للبلاد التونسية لكونه يستهدف فئة التونسيين المقيمين بالخارج والذين يمثلون رافدا للتمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد الوطني، وهو ما يستوجب المحافظة على روابط هذه الفئة مع بلد المنشأ ومزيد تمتينها.

و ترتكز استراتيجية البرنامج على المبادئ العامة لمشروع الاستراتيجية الوطنية للهجرة التي تولي اهتماما خاصا للتونسيين المقيمين بالخارج وذلك من خلال دعم آليات ربط الصلة معهم وضمان الدفاع عن حقوقهم ومصالحهم وإشراكهم بشكل فعال في التحولات السياسية والاقتصادية للبلاد. كما تضمن هذه الإستراتيجية حماية حقوق المهاجرين فوق التراب التونسي استنادا لاحترام بلادنا للتعهدات والمواثيق الوطنية والدولية التي صادقت عليها في هذا المجال والتي تنسجم مع المبادئ الكونية لحقوق الإنسان. ومن أهم هذه المواثيق والتعهدات:

- ✓ **دستور الجمهورية التونسية المؤرخ في 26 جانفي 2014** الذي ينص في فصله 26على الحق في اللجوء السياسي طبق ما يضبطه القانون مع تحجير تسليم المتمتعين به
- ✓ **أهداف التنمية المستدامة 2030** في علاقة بمحور الهجرة، حيث التزمت تونس كدولة رائدة في التحالف 8.7 باتخاذ الإجراءات الآنية والفعالة للقضاء على العمل الجبري ولوضع حد للعبودية

الحديثة والإتجار بالبشر الذي يشمل المهاجرين والقضاء على كافة أشكال عمل الأطفال وذلك بتحقيق الأهداف التنموية التالية:

- **الهدف الثامن**: يتمحور حول مبدأ العمل اللائق للجميع والعمل الكامل و المنتج والنمو الاقتصادي المتصل والمشترك.

-**الهدف الخامس : المساواة بين الجنسين** والذي يهدف إلى القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات في المجالين العام والخاص.

- ✓ **الهدف التاسع : الحد من أوجه اللامساواة** والذي يرمي إلى تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية

- ✓ **اتفاقية سنة 1951** المتعلقة بحماية اللاجئين وبروتوكول سنة 1967 المتمم لها.

- ✓ **اتفاق الشراكة من أجل التنقل مع الاتحاد الأوروبي** الممضى في مارس 2014.
- ✓ **الإتفاقيات المبرمة مع منظمة العمل الدولية،** حيث ارتفع عدد الاتفاقيات التي صادقت عليها تونس إلى حدود 65 اتفاقية بما في ذلك تلك المتعلقة بالحقوق الأساسية في العمل.
- ✓ **الإتفاقيات الثنائية في مجال الضمان الاجتماعي** المبرمة مع العديد من الدول المستقبلة لليد العاملة التونسية بهدف حماية الحقوق الاجتماعية للتونسيين بالخارج وحقوق أفراد أسرهم
- ✓ **الإتفاقيات الدولية والإقليمية المتصلة بمكافحة الإتجار بالأشخاص** وخاصة الإتفاقية الأممية لمكافحة الجريمة المنظمة وبروتوكولها الإختياري لمنع وقمع ومعاقبة الإتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال.

ويتميز برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج بـــ:

- ✓ **استهداف فئة ذات خصوصيات هامة، إذ** يقيم حوالي 10 % من التونسيين بالمهجر سواء في إطار العمل أو الدراسة أو ضمن التجمعات الأسرية.
- ✓ **نوعية التدخلات و مراوحتها بين :**

الجانب الاجتماعي: الذي يرتكز أساسا على الإحاطة الاجتماعية بالفئات ذات الوضعيات الخاصة (أمهات معيلات لأسر ، وضعيات هشة، حالات العنف ..)

والجانب الثقافي : الذي يرمي إلى تعزيز الروابط مع الوطن الأم عبر تدخلات و أنشطة المراكز الاجتماعية والثقافية على غرار تعليم اللغة العربية ، تنظيم التظاهرات الثقافية و الرحلات الإستطلاعية والمصائف لفائدة أأبناء المهاجرين،

- ✓ **تنوع وتكامل شبكة المتدخليين الاجتماعيين**
- ✓ **تعدد الهياكل المتدخلة في القطاع**
- ✓ **مساهمة المجتمع المدني** والجمعيات الناشطة في مجال الهجرة واللجوء إضافة إلى المنظمات الدولية ذات العلاقة على غرار المنظمة الدولية للهجرة و المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في تمويل وتنفيذ البرامج والمشاريع المنجزة في هذا الإطار.

غير أن هناك عديد الصعوبات والإشكاليات التي يتعين تجاوزها والتي تتمثل أساسا في :

- ✓ عدم ملاءمة أنشطة المراكز الاجتماعية و الثقافية بالخارج لمشاغل و تطلعات مختلف شرائح الجالية وخاصة الشباب من الجيلين الثالث و الرابع وهو ما يتطلب تقييما جديا وبصفة تشاركية لهذه الأنشطة قصد تطويرها نوعيا و إعادة النظر في مضامينها في اتجاه التعريف بالمخزون الثقافي والحضاري لتونس إضافة إلى مراجعة منهجية برنامج تدريس اللغة العربية لفائدة أبناء التونسيين بالخارج.
- ✓ النقص في عدد المتدخلين الإجتماعيين بمختلف البلدان التي يتواجد بها أفراد الجالية وهو ما يتطلب توفير الإمكانيات المادية الضرورية لتوسيع شبكة الملحقين الإجتماعيين خصوصا أن هناك توجها نحو نقل مركز ثقل ديوان التونسيين بالخارج إلى مكان تواجد الجالية التونسية بالخارج.
- ✓ وجود إشكاليات قانونية تعيق تركيز المجلس الوطني للتونسيين المقيمين بالخارج مما يتطلب العمل على مراجعة بعض الفصول الواردة بالقانون المحدث له عدد 68 لسنة 2016 المؤرخ في 03 أوت 2016.
- ✓ ضرورة إعادة هيكلة ديوان التونسيين بالخارج بدءا بتحيين الأمر المحدث له وهيكله التنظيمي حتى تتمكن من مواكبة التحولات العميقة و المتسارعة في مجال الهجرة على المستويات الوطنية و الإقليمية و الدولية. و قد تم إعداد مشروع في الغرض وإرساله إلى كافة الهياكل المعنية والمتدخلة لإبداء الرأي.

وتهدف استراتيجية برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج إلى :

- ✓ إشراك التونسيين المقيمين بالخارج في مجهودات التنمية على الصعيد الوطني من خلال استحثاث مساهمتهم في المشاريع التنموية والرفع من حجم التحويلات المالية والعينية داخل الوطن بما يساهم في تدعيم الرصيد من العملة الصعبة وإضفاء مزيد من الديناميكية على الدورة الاقتصادية،
- ✓ ربط الصلة مع التونسيين المقيمين في الخارج ومزيد استقطابهم للمشاركة في مختلف التظاهرات والانشطة التي تشرف عليها و تؤطرها شبكة المراكز الثقافية والاجتماعية مع

العمل على مزيد دعم العنصر البشري الموضوع على ذمة هذه المراكز كميا و نوعيا و الحرص على تطوير و تنويع أنشطتها.

2.1 تقديم خارطة البرنامج :

- ✓ **الوحدات العملياتية المركزية**:

- الادارة العامة التخطيط والمتابعة في مجال الهجرة و الادارة العامة للتعاون الدولي في مجال الهجرة
- المرصد الوطني للهجرة

- ✓ **الفاعليين العموميين**:

- ديوان التونسيين بالخارج
- المجلس الوطني للتونسيين المقيمين بالخارج

2- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج:

1.2- تقديم أهداف ومؤشرات قيس الأداء :

- الهدف 4-1: تدعيم مساهمة التونسيين بالخارج في مجهودات التنمية:

- تقديم الهدف يتمثل هذا الهدف في رصد حجم الاستثمار المباشر للتونسيين بالخارج والمبالغ المالية من العملة الصعبة المحولة إلى تونس

- تقديم المؤشرات:

- ✓ **المؤشر 4-1-1: نسبة مشاركة التونسيين المقيمين بالخارج في المشاريع الاستثمارية:**
- ✓ **المؤشر 4-1-2: نسبة مشاركة التونسيات المقيمات بالخارج في المشاريع الاستثمارية:**

يهدف المؤشر لمتابعة نسبة مشاركة التونسيين و التونسيات بالخارج في عملية التنمية داخل ارض الوطن من خلال العمل مع جميع الأطراف المتدخلة لاتخاذ الإجراءات و الآليات الكفيلة بتشجيعهم وتحفيزهم.

- ✓ **انجازات و تقديرات المؤشرات:**

الجدول عدد 24: الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 1.4

مؤشرات قيس الأداء	الو حدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
نسبة مشاركة التونسيين المقيمين بالخارج في المشاريع الاستثمارية	%	%7.7	%6.5	%7	%8.5	%9.5
نسبة مشاركة التونسيات المقيمات بالخارج في المشاريع الاستثمارية	%	%0.8	%0.8	%1.2	%1.5	%1.8

- تحليل وتوضيح تقدير المؤشرات على مدى ثلاث سنوات:

تعتبر نسبة تدرج و تطور مساهمة التونسيين المقيمين بالخارج في المشاريع الإستثمارية خلال السنوات الأخيرة والتي لم تتجاوز حدود النقطة الواحدة سنويا ضعيفة وذلك للإعتبارات التالية:

-التداعيات السلبية لجائحة كورونا على نسق الإستثمار بصفة عامة خلال سنتي 2020 و2021 .

-محدودية فاعلية الإمتيازات الجبائية الجاري بها العمل لفائدة المستثمرين التونسيين المقيمين بالخارج وضرورة دعمها بإجراءات أكثر تحفيز إضافة إلى ضرورة العمل على مزيد تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة ببعث المشاريع.

- ضعف مساهمة الهياكل الإدارية المتدخلة على غرار وكالة النهوض بالإستثمارات والتجديد، وكالة النهوض بالإستثمارات الفلاحية ، البنك المركزي التونسي ..... في تطوير هذه النسب عبر التدخلات المباشرة و غير المباشرة في مجال الإستثمار والتحويلات المالية.

-مزيد تخفيض كلفة التحويلات المالية المتأتية من التونسيين المقيمين بالخارج.

-تكثيف اللقاءات بالكفاءات و رجال الأعمال و ممثلي الجمعيات التونسية الناشطة بالمهجر قصد التعريف بالإمتيازات الجبائية والإنصات إلى مقترحاتهم في الغرض.

أما فيما يتعلق بنسبة مساهمة التونسيات المقيمات بالخارج في مجال الإستثمار داخل أرض الوطن فإن تطوير هذا المؤشر يتطلب إرساء امتيازات خصوصية لفائدتهن قصد التحفيز على اقتحام هذا المجال.

- الهدف 4-2 : تعزيز العلاقة مع التونسيين بالخارج:

- تقديم الهدف يتجسم هذا الهدف من خلال :

- التظاهرات المتمثلة في ندوات وملتقيات وورشات عمل منظمة من طرف المصالح الخصوصية للهجرة بوزارة الشؤون الاجتماعية وديوان التونسيين بالخارج.
- عدد الوافدين التونسيين من مختلف شرائح الجالية على دار التونسي والمنتفعين بخدماتها.

- تقديم المؤشرات:

✓ **المؤشر 4-2-1: نسبة رضا التونسيين المقيمين بالخارج بخدمات المراكز الإجتماعية و الثقافية.**

يهدف المؤشر لمتابعة الاستقطاب والإحاطة والتوجيه وتحسين الخدمات المسداة لفائدة التونسيين بالخارج بتعزيز الهياكل المختصة بالهجرة والتونسيين بالخارج

✓ **انجازات و تقديرات المؤشر 4-2-1:**

الجدول عدد 25: الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 2.4

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
نسبة رضا التونسيين المقيمين بالخارج المتمتعين بخدمات المراكز الإجتماعية والثقافية.	%	%40	%45	% 50	% 60	%65

- تحليل وتوضيح تقدير المؤشرات على مدى ثلاث سنوات:

كان لتفشي جائحة كورونا أثارا سلبية على عدد رواد المراكز الاجتماعية و الثقافية خلال سنتي 2020 و 2021 نتيجة إقرار عدة إجراءات استثنائية والتي من ضمنها الحجر الصحي العام و الموجه التي اعتمدتها جل دول الإقامة لفترات متفاوتة إضافة إلى عدم تنظيم أنشطة اجتماعية و ثقافية بصفة حظورية واستبدالها بتظاهرات عن طريق وسائل التواصل الحديثة.

إلا أن هذا الظرف الإستثنائي لا يمكنه حجب النقائص المتعددة التي تشكو منها المراكز الاجتماعية والثقاقية على مستوى الأنشطة والبرامج التي تقترحها على روادها والتي لا تشجع بعض الفئات على الإنخراط فيها مما يحتم الشروع في مراجعة في العمق لأنشطة هذه المراكز .

و تقر كل المؤشرات بأن نسبة رضا التونسيين المقيمين بالخارج في علاقة بأنشطة المراكز الاجتماعية والثقافية تبقى ضعيفة و دون المأمول. ويسعى ديوان التونسيين بالخارج استنادا إلى النسب المشار إليها إلى تفعيل عديد الإجراءات مستقبلا قصد معالجة مواطن الخلل المتمثلة أساسا في:

-النقص في الموارد البشرية والمالية الموضوعة على ذمة هذه المراكز لتأدية المهمة الموكولة لها في أحسن الظروف.

-عدم ملاءمة الأنشطة التي تشرف عليها المراكز لاجتماعية و الثقافية مع رغبات وتطلعات شرائح واسعة من الجالية وخصوصا من الجيلين الثالث و الرابع.

-عدم تفعيل قرار إرساء فضاءات حوار مع الأجيال الجديدة للهجرة وتركيز سياسة اتصالية في الغرض.

2.3 – تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف و مؤشرات الأداء :

جدول عدد 26 :

الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج الهجرة والتونسيين بالخارج

الوحدة:ألف دينار

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات لسنة 2022	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2022	دعائم الأنشطة
الهدف: تدعيم مساهمة التونسيين بالخارج في مجهودات التنمية	**المؤشر 1 : نسبة مشاركة التونسيين المقيمين بالخارج في المشاريع الاستثمارية**	**%7**	ن 1 : القيادة والإشراف في مجال الهجرة والتونسيين بالخارج.	1612	* تنظيم تظاهرات و لقاءات بالجالية التونسية بالمهجر قصد تحفيزها على القيام بالإستثمارات والتحويلات المالية داخل الوطن.
	المؤشر 2 : نسبة مشاركة التونسيات المقيمات بالخارج في المشاريع الاستثمارية	**%1.2**	ن 2 : البحوث في مجال الهجرة	100	*الشروع في إرساء نظام معلوماتي مندمج بالمرصد الوطني للهجرة * تركيز بنك معطيات خاص بالهجرة والتونسيين بالخارج على ضوء نتائج المسح الميداني حول الهجرة الدولية (جوان 2020-أكتوبر 2021).
الهدف: تعزيز العلاقة مع التونسيين بالخارج	**المؤشر 3: نسبة رضا التونسيين المقيمين بالخارج المتمتعين بخدمات المراكز الاجتماعية والثقافية.**	**%50**	ن 3 :الإحاطة الاجتماعية والثقافية بالتونسيين بالخارج	28660	*إعداد استبيانات لتحديد نسبة الرضا بصورة موضوعية، توضع على ذمة الجالية: -بالمراكز الاجتماعية والثقافية -بالبواخر و بنقاط العبور البرية والجوية التي يتواجد بها ممثلين عن الديوان عند العودة الصيفية للجالية. *إرساء فضاءات حوار مع الأجيال الجديدة للهجرة. * إنجاز تطبيقة معلوماتية لتوثيق ورقمنة التدخلات الاجتماعية بالخارج.
			المجموع	**30372**	

3.2– مساهمة الفاعليين العموميين في اداء البرنامج :

جدول عدد 27 :

مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج

وحجم الاعتمادات المحالة

الوحدة:ألف دينار

الفاعل العمومي	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى انجازها في إطار تحقيق أهداف السياسة العمومية	الاعتمادات المحالة من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2022
ديوان التونسيين بالخارج	- -إعادة هيكلة الديوان و نقل ثقله إلى أماكن تواجد الجالية التونسية بلخارج. - -إحداث منصة للتكوين و الرسكلة عن بعد موجهة للملحقين الإجتماعيين و مديري المراكز الاجتماعية والثقافية بالخارج. - -إطلاق حوار تشاركي بين مختلف الهياكل المتدخلة بما فيها جمعيات التونسيين بالخارج وبغية تمثيليات الجالية قصد وضع الآليات الكفيلة بتطوير نشاط المراكز الاجتماعية والثقافية. - -تركيز منصة للكفات و الجمعيات التونسية الناشطة بالخارج تحتوي على قاعدة معطيات يتم تحيينها بصفة دورية - تركيز منصة لتعليم اللغة العربية عن بعد لفائدة أبناء التونسيين المقيمين بالخارج - توسيع شبكة الملحقيين الاجتماعيين - الزيادة في عدد المراكز الاجتماعية و الثقافية و تطوير أنشطتها. - التكثيف من الملتقيات و الندوات الموجهة للتحفيز على الإستثمار في بلد المنشأ.	**28261**

3- إطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2022-2024 :

جدول عدد 28 :

إطار النفقات متوسط المدى (2022-2024)

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

البيان	إنجازات 2020	ق م 2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024
نفقات التأجير	22124	24630	25570	27646,5	29029
نفقات التسيير	2584	3692	3392	3918	4114
نفقات التدخلات	3578	1510	1380	1585,5	16655
نفقات الإستثمار		10	30	-	-
نفقات العمليات المالية					
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	28255	29842	30372	33150	34808
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	28255	29842	30372	33150	34808

شهدت اعتمادات برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج تطورا ب 530 ألف دينارا يمثل نسبة 1.78 % يرجع أساسا إلى التطور في حجم منحة الدولة بعنوان التأجير المسندة إلى ديوان التونسيين بالخارج مقابل تخفيض في نفقات التسيير والتدخلات ناجم عن التقليص في منحة الدولة المسندة للمجلس الوطني للتونسيين المقيمين بالخارج.

البرنامج عدد 9 : القيادة والمساندة

السيدة آمال خليل

المديرة العامة للمصالح المشتركة

1- تقديم البرنامج واستراتيجيته:

1.1 تقديم إستراتيجية البرنامج :

يعتبر برنامج القيادة والمساندة برنامج دعم لبقية البرامج الخصوصية بالوزارة وهي "الشغل والعلاقات المهنية" و"النهوض الاجتماعي" و"الضمان الإجتماعي" و"الهجرة والتونسيين بالخارج" وهو يهدف لتقديم الخدمات الضرورية لمختلف هذه البرامج والتي تتمحور بالأساس حول التصرف في الموارد البشرية والمالية للوزارة بالإضافة إلى توفير وسائل العمل المادية والتقنية.

كما يعمل البرنامج على دعم المجهودات الرامية إلى تحسين مستوى العمل الإداري من خلال تعصير الخدمات الإدارية باعتماد التكنولوجيات الحديثة و إرساء مزيد من النجاعة والشفافية خاصة عبر تدعيم الخدمات المقدمة للمواطن على الخط.

في هذا الإطار يسعى برنامج القيادة والمساندة إلى :

- ✓ تطوير منظومة الإشراف على الهياكل والمؤسسات التابعة للوزارة،
- ✓ الحرص على دعم ثقافة التجديد وامتلاك المهارات في مجال الإستشراف واليقظة الإدارية،
- ✓ توفير الوسائل البشرية والمادية الضرورية لتنفيذ البرامج،
- ✓ تطوير طرق التصرف في الموارد البشرية ودعم برامج التكوين الهادفة لتنمية القدرات المهنية،
- ✓ تحسين النظم المعلوماتية ودعم استعمال التكنولوجيات الحديثة،
- ✓ التنسيق بين مختلف المصالح الإدارية والمالية والفنية المتدخلة في تنفيذ البرنامج،
- ✓ ترشيد التصرف الإداري والمالي وضمان جودة الخدمات الإدارية،
- ✓ المساعدة على تطوير منظومة للتخطيط والمتابعة والتقييم.

ويتميز برنامج القيادة و المساندة بـــ:

- ✓ تفرعاته الجهوية (24 برنامج فرعي جهوي: الدعم الامحوري) المتمثلة في الإدرات الجهوية والتي تتولى مساندة تدخلات المهمة على مستوى الجهات و تنفيذ تعهدات البرامج الفنية (التصرف الإداري والمالي).
- ✓ تنوع الوحدات العملياية المركزية (مصالح الإشراف و القيادة على مستوى الديوان) والإشراف على المؤسسات (إشراف مزدوج في قطاع التعليم العالي).
- ✓ تطوير أساليب التصرف الإداري و المالي من خلال اعتماد أساليب العمل والتكوين عن بعد.
- ✓ تعزيز المنظومات الإعلامية المتعلقة بتعصير العمل الإداري : الموازنة الاجتماعية-التصرف في المقرات والتجهيزات-تطبيقة تفقد الشغل-التبادل البيني للمعلومات مع بقية القطاعات المتدخلة : الحالة المدنية- الجباية- النقل البري...
- ✓ تفعيل الخدمات الرقمية و تحسينها لمزيد من الشفافية في إطار البرنامج الشامل لإصلاح وتعصير الإدارة في تونس من خلال الشروع في العمل ببطاقة " لاباس" للتأمين على المرض وببطاقة العائلات المعوزة الرقمية.

غير أن هناك عديد الصعوبات والإشكاليات التي يتعين تجاوزها والتي تتمثل أساسا في :

- ✓ عدم وجود مندوبيات جهوية مما يخلق إشكاليات على مستوى المرونة في التصرف في الاعتمادات (اعتمادات مفوضة)
- ✓ عدم توفر إطارات مكلفين بالمتابعة والتقييم الذين بإمكانهم متابعة تنفيذ الهدف وتقييم المؤشرات بالتنسيق مع رئيس البرنامج
- ✓ ضعف الموارد المادية و البشرية.
- ✓ غياب أدلة الإجراءات في التصرف الإداري والمالي.
- ✓ الضعف على مستوى متابعة إجراءات تنفيذ الميزانية حيث تم تسجيل نقص في عملية متابعة صرف الإعتمادات وتدوين أسباب التحويلات التي شهدت نسقا سريعا بين الفقرات مما يؤثر على تحيين البرمجة السنوية للنفقات في الآجال إضافة إلى عدم دقة التقديرات وتوزيع الإعتمادات بين الفقرات مما إنجر عنه التحويل المطرد بالتنقيص والزيادة في نفس الفقرات.

وتترجم استرتيجية برنامج القيادة والمساندة من خلال جملة من المحاور الأساسية :

- ✓ التصرف التقديري في الموارد البشرية
- ✓ حوكمة الموارد المتاحة
- ✓ تدعيم إستقلالية التصرف في الإداري والمالي على المستوى الجهوي.

2.1 تقديم خارطة البرنامج :

يتميز برنامج القيادة والمساندة بتعدد هياكله المركزية و الجهوية والمتمثلة في :

- ✓ **الوحدات العملياتية المركزية**:

- الديوان
- الإدارات العامة : الادارة العامة للمصالح المشتركة، الادارة العامة للاحصاء والتحليل والتخطيط الاستراتيجي، وحدة تكنولوجيات المعلومات و الاتصالات، الادارة العامة للشؤون القانونية والنزاعات و مكتب اللجنة القارة للصفقات العمومية
- المعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية
- المعهد العالي للتربية المختصة

- ✓ **الوحدات العملياتية الجهوية**:

- الإدارات الجهوية للشؤون الاجتماعية (وحدات المصالح المشتركة، وحدات الاعلامية، وحدات التوثيق) (24)

2- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج:

1.2- تقديم أهداف ومؤشرات قيس الأداء :

- الهدف 9-1: التحكم في كتلة الأجور:

- تقديم الهدف يندرج هذا الهدف في إطار حوكمة الموارد البشرية و حسن التصرف في الاعتمادات المرصودة للتاجير

- تقديم المؤشرات:

- ✓ **المؤشر 9-1-1: نسبة صحة التقديرات في كتلة الأجور:**

يهدف المؤشر لمتابعة تطور الفارق بين كتلة الاجور التقديرية وكتلة الاجور المنجزة لبيان مدى صحة التقديرات عند الإعداد لمشروع الميزانية للمهمة

- ✓ **انجازات و تقديرات المؤشر 9-1-1:**

الجدول عدد 29 : الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 1.9

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
نسبة صحة التقديرات في كتلة الأجور (المنجز / المرسم)	نسبة	%105.89	101.99%	%100.6	%100.26	%100.09
كتلة الاجور المنجزة	أ.د	217.750.398	208.398.164	258.000.000	270.000.000	283.000.000
كتلة الاجور المرسمة بقانون المالية الاصلي	أ.د	205.630.000	204.311.926	256.455.000	269.277.000	282.741.000

- الهدف 9-2 : فاعلية برنامج القيادة:

- تقديم الهدف يندرج هذا الهدف في إطار حوكمة الموارد المتاحة و حسن التصرف في الاعتمادات المرصودة وترشيد النفقات

- تقديم المؤشرات:

✓ **المؤشر 9-2-1: نسبة صحة التقديرات في كتلة الأجور:**

يهدف المؤشر لمتابعة تطور نفقات البرنامج مقارنة باعتمادات المهمة

✓ **انجازات و تقديرات المؤشر 9-2-1:**

الجدول عدد 30: الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 2.9

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
حجم برنامج القيادة والمســـاندة مقارنة بميزانية المهمة	%	%2.08	%4.23	%3.36	%3.4	%3.33
ميزانية برنامج القيادة والمساندة	ا.د	55.713.000	82.770.179	80.662.000	85.730.150	88.231.158
ميزانية المهمة	ا.د	2677.925.000	1955.000.000	2394.549.555	2518.326.573	2647.180.561

2.2 – تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف و مؤشرات الأداء :

جدول عدد 31 :

الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج القيادة والمساندة

الوحدة:ألف دينار

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات لسنة 2022	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2022	دعائم الأنشطة
الهدف: التحكم في كتلة الاجور	**نسبة صحة التقديرات في كتلة الأجور (المنجز /المرسم بقانون المالية الأصلي)**		ن 1 : القيادة	260	- تركيز منظومة للرقابة الداخلية - تركيز منظومة لرقابة التصرف - حوكمة التصرف في هياكل الوزارة
			ن 2 : التصرف في الموارد البشرية	21036	- تفعيل التطبيقة الاعلامية المتعلقة بضبط المسار المهني للأعوان بما يمكن من ضبط الحاجيات من الموارد البشرية موزعين حسب الاصناف والرتب و توفير معطيات إحصائية في الغرض - الإعداد لصياغة مخطط مرجعي للتوزيع الوظيفي للأعوان
الهدف: فاعلية برنامج القيادة والمساندة	**حجم برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة**		ن 3 : التصرف في الموارد اللوجيستية	21292	- تفعيل التطبيقة الاعلامية المتعلقة بالتصرف في المعدات والبناءات - إعداد أدلة الاجراءات
			ن 4 : التعليم العالي	5710	- الشراكة مع القطاع الخاص والجمعياتي لتسهيل إدماجهم - العمل على فتح مجالات عمل جديدة للمربين (الإدماج المدرسي ، رعاية المسنين و غير المتكيفين اجتماعيا والتشجيع على بعث مؤسسات خاصة...) من شأنها أن تزيد من حظوظهم في الإدماج المهني - تركيز خلية متابعة خريجي المعهد العالي للتربية المختصة - مراجعة برامج و شعب التكوين بالمعهد بالتنسيق بين مصالح وزارة التعليم العالي ووزارة الشؤون الاجتماعية
			ن 5 : تنفيذ ومتابعة الميزانية على المستوى اللامركزي	21991	- تحسيس المتدخلين بضرورة ترشيد النفقات وإحكام التصرف فيها
			المجموع	**70294**	

3- إطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2022-2024 :

جدول عدد 32 :

إطار النفقات متوسط المدى (2022-2024)

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

البيان	إنجازات 2020	ق م 2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024
نفقات التأجير	41508	62186	46450	59745	62732
نفقات التسيير	5748	6287	6894	75190	7895
نفقات التدخلات	3504	4937	4450	5756	6044
نفقات الإستثمار	4953	9360	12500	12710	11560
نفقات العمليات المالية					
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	55713	82770	70294	85730	88231
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	55781	82838	70362	85790	88291

سجلت اعتمادات برنامج النهوض الاجتماعي انخفاضا قدره 12476 ألف دينارا مقارنة بسنة 2021 مرده أساسا التخفيض في نفقات التأجير على أساس انجازات سنة 2021 والتعديلات المدرجة في إطار قانون المالية التعديلي لسنة 2021 في إطار تحيين توزيع الأعوان حسب البرامج وتحيين الانعكاس المالي المرتبط بها.

الملاحق

ـ بطاقات مؤشرات قيس الأداء
لبرنامج الشغل و العلاقات المهنية

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة الأجراء المعنيين بزيارات التفقد

رمز المؤشر : 1-1-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** ضمان توفر شروط العمل اللائق
2. **تعريف المؤشر:** تنقل أعوان تفقد الشغل وتفقد طب الشغل إلى المؤسسات الخاضعة لمجلة الشغل لمراقبة مدى احترام المؤسسة للقوانين الجاري بها العمل
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule): القيمة A/ القيمة B**

A=عدد العمال المشمولين بزيارات التفقد في مجال تفقد الشغل +عدد العمال المشمولين بزيارات التفقد في مجال تفقد طب الشغل) / 2

B=عدد العمال الجملي على المستوى الوطني حسب احصائيات المعهد الوطني للإحصاء

2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** بطاقة زيارة -الواردة من: أقسام تفقديات الشغل والمصالحة / الوحدات المحلية وأقسام تفقديات طب الشغل والسلامة المهنية.
4. **تاريخ توفّر المؤشر :** موفى كل شهر / كل سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[1](Valeur cible de l'indicateur): 55% سنة 2024**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة لتفقدية الشغل والمصالحة والإدارة العامة لتفقد طب الشغل والسلامة المهنية.

III- قراءة في نتائج المؤشر

---

[1]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
نسبة الأجراء المعنيين بزيارات التفقد	%	%55.2	%41.5	**%49**	**%52**	%55
مؤشر فرعي 1: نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد في مجال تفقد الشغل	%	%26.49	%20.83	%26	%28	%29
مؤشر فرعي 2: نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد في مجال الصحة والسلامة المهنية	%	%28.71	%20.67	%23	%24	%26
عدد العمال المشمولين بالزيارات في مجال تفقد الشغل	عامل	519975	500000	624000	672000	696000
عدد العمال المشمولين بالزيارات في مجال تفقد طب الشغل	عامل	*985.848	496000	552000	576000	624000
عدد العمال الجملي على المستوى الوطني	عامل	1505823	996000	1035000	1248000	1320000

*** عدد العمال المشمولين بالزيارات في مجال تفقد طب الشغل سجل ارتفاعا هاما سنة 2020 وذلك يعود الى التكثيف من زيارات تفسير البروتوكولات الصحية وزيارات التوعية لتجنب العدوى بفيروس كوفيد 19 وزيارات مراقبة تطبيق البروتوكولات الصحية وزيارات متابعة تطبيق إجراءات التوقي من فيروس كوفيد 19.**

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

كانت سنة 2020 سنة استثنائية جراء تفشي فيروس كوفيد19 مما أدى الى ارتفاع عدد العملة المشمولين بالزيارة وعدد زيارا ت المراقبة وخاصة في مجال تفقد طب الشغل.

ويعود ذلك الى ان زيارات المراقبة لم تشمل المنحى التقليدي لها فحسب(مراقبة تطبيق تشريع العمل) بل واكبت الظرف الصحي الطارئ والمستجد الذي فرض على واقع العمل والمؤسسات فوجدناها تارة تكون زيارات تفقد مهمتها التفسير والتوعية (تفسير البروتوكولات الصحية) وطورا زيارات هادفة لمراقبة مدى تطبيق الإجراءات الصحية المفروضة والالتزام بما ورد بالبروتوكولات الصحية.ويتم العمل انطلاقا من سنة 2021على توجيه زيارات التفقد من قبل هياكل تفقد الشغل والتفقد الطبي للشغل إلى مراقبة احترام تشريع الشغل داخل المؤسسة حتى يتسنى المساهمة في الحد من نزاعات الشغل الجماعية وذلك عبر الترفيع من عدد زيارات التفقد واستهداف عدد هام من الأجراء المشمولين بهاته الزيارات

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

- ✓ نقص عدد المتفقدين حيث لم يقع تعويض المحالين على التقاعد إضافة الى الالتزام بقرارات الحكومة بالعمل بثلث الاعوان في الإدارة لتجنب عدوى فيروس كوفيد19.
- ✓ غياب قاعدة بيانات خاصة بتفقديات الشغل وتفقديات طب الشغل ويعود ذلك الى عدم اعتماد وسائل عمل رقمية متطورة.
- ✓ غياب التنسيق بين المؤسسات التي تتقاطع في المهام مع مهام متفقدي الشغل والأطباء متفقدي الشغل (المراقبة) من ذلك مؤسسات صناديق الضمان الاجتماعي ومصالح الديوانة وغيرها خاصة في ما يخص

قواعد بيانات بما من شانه ان يسهل تبادل معطيات حول المؤسسات وعملتهم والحصول عليها بطريقة اسرع وانجع (خاصة في زمن الجائحة).

✓ نقص في عدد الأطباء متفقدي الشغل واختلال في توزيعهم على كامل الجهات + نقص في تقنييي الصحة والسلامة المهنية بأقسام تفقديات طب الشغل.

✓ نقص وسائل العمل من ذلك نقص في السيارات ونقص في التجهيزات الفنية في مجال طب الشغل ونقص في المواد المكتبية وفي الحواسيب المخصصة للعمل خاصة ابان الحجر الصحي الشامل الذي فرض العمل عن بعد وبالتالي الحاجة الى حواسيب محمولة حتى يتسنى تحسين تدفق المعلومات بين الإدارات الجهوية والإدارات المركزية.

✓ كميات البنزين المخصصة لسيارات اقسام تفقديات طب الشغل والسلامة المهنية غير كافية

✓ عدم وجود وحدات محلية لتفقديات طب الشغل والسلامة المهنية بالمناطق الصناعية الكبرى.

✓ عدم وجود تطبيقة إعلامية لرقمنة نشاط هياكل تفقدطب الشغل والسلامة المهنية.

ـ بطاقات مؤشرات قيس الأداء
لبرنامج الضمان الاجتماعي

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل

رمز المؤشر : 2-1-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** المساهمة في تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي
2. **تعريف المؤشر:** مقاربة مجموع الأعباء الخاصة بكل صندوق بمجموع المداخيل ومتابعة نسبة التوازن المالي الجملي بين هذه العناصر
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule): الأعباء/ المداخيل**
2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** القوائم المالية لصناديق الضمان الاجتماعي والميزانيات التقديرية
4. **تاريخ توفّر المؤشر :** كل سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[2](Valeur cible de l'indicateur):** انظر الجدول الموالي
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: الإدارة العامة للضمان الاجتماعي

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي						
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجوع الصندوق	%	% 127	% 117	% 143	% 145	% 144
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بفرع الجرايات	%	% 157	% 145	% 176	% 179	% 178

[2] **القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.**

الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية						
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجوع الصندوق	%	% 114,26	% 117,3	% 120,2	% 124,2	%128,1
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بفرع الجرايات	%	% 114.76	% 117,9	% 120,5	% 123,8	%127,5
الصندوق الوطني للتأمين على المرض						
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجوع الصندوق	%	%77,38	%81,92	%83,04	%84,57	%85
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بنظام التأمين على المرض	%	% 82,16	%88,68	%89,9	%91,14	%92

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

تبين الأرقام المسجلة بخصوص نسب التوازن بين الأعباء والمداخيل الصعوبات المالية التي يعرفها كل من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية خاصة على مستوى أنظمة التقاعد وهو ما انعكس سلبا على الصندوق الوطني للتأمين على المرض، الذي ولئن سجل محاسبيا نتائج ايجابية، فإنه يعاني من ضغوطات حادة على مستوى السيولة نتيجة تخلف صندوقي الضمان الاجتماعي عن تحويل مستحقاته من الاشتراكات.

وقد ساهمت جملة من العوامل الهيكلية في اختلال التوازن المالي لأنظمة التقاعد في القطاعين العمومي والخاص سواء منها المتصلة بالخصائص الفنية للأنظمة الحالية للتقاعد والتشريع المرتبط بعناصرها ومقوماتها الأساسية أو تلك المتصلة بعوامل خارجية موضوعية على غرار العوامل الديمغرافية والظرف الاقتصادي.

❖ **<u>بالنسبة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي</u>**

بلغت نسبة التوازن الجملي للصندوق (الأعباء/ المداخيل) 127 % سنة 2020 وذلك نتيجة ارتفاع الأعباء بنسق أرفع من تطور الإيرادات. ومن المنتظر أن يتفاقم هذا الاختلال خلال السنوات القادمة ليبلغ حسب التقديرات الأولية أكثر من 143 % سنة 2022 في صورة عدم دخول إصلاح نظام الجرايات للأجراء في القطاع غير الفلاحي حيز التطبيق وتواصل التداعيات الاقتصادية السلبية لجائحة كوفيد- 19.
أما بالنسبة لفرع الجرايات، فقد سجل بدوره اختلالا كبيرا على مستوى نسبة التوازن المالي التي بلغت 157% في موفى سنة 2020 و ذلك نتيجة ارتفاع أعباء الجرايات بنسق أرفع من تطور الإيرادات. ومن المنتظر أن يتواصل هذا الإختلال خلال سنة 2022 والسنوات التي تليها ليبلغ حسب التقديرات الأولية أكثر من 176 % وذلك نتيجة تواصل ارتفاع أعباء الجرايات بنسق أسرع (12%) مقارنة بالموارد.

❖ **بالنسبة للصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية**

بلغت نسبة التوازن الجملي للصندوق (الأعباء/ المداخيل) 114,2 % في موفى سنة 2020 وذلك بفعل اكتمال المفعول المالي الايجابي للإجراءات المتخذة صلب القانون عدد 37 لسنة 2019 المؤرخ في 30 أفريل 2019 المتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 12 لسنة 1985 المؤرخ في 5 مارس 1985 المتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد وللباقين على قيد الحياة في القطاع العمومي.ومن المنتظر أن يشهد الصندوق بداية من سنة 2022 اختلالا أكبر بين الأعباء والمداخيل يتراوح بين 120,2 % سنة 2002 و 128,1 % سنة 2024. ومن المنتظر أن يسجل فرع الجرايات نفس المنحى.

❖ **بالنسبة للصندوق الوطني للتأمين على المرض**

واصل الصندوق تسجيل توازنا محاسبيا بين الأعباء والمداخيل حيث بلغت نسبة التوازن الجملي للصندوق 77 ,4% سنة 2020 (82 ,1% على مستوى نظام التأمين على المرض).

ومن المنتظر أن يواصل الصندوق تحقيق توازنا بين الأعباء والمداخيل خلال السنوات المقبلة إلا أن ذلك لا يعكس حجم الضغوطات المالية الكبرى التي يشهدها الصندوق خاصة على مستوى السيولة المالية المتوفرة.

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

- تأثير الوضعيات الاقتصادية والاجتماعية الاستثنائية على التوازنات المالية للصناديق الاجتماعية مما أدى إلى تفاقم ديونها ومواجهتها عديد الصعوبات للإيفاء بالتزاماتها
- ضرورة استكمال الدراسات الفنية والأعمال المتعلقة بإرساء صندوق للتأمين على فقدان مواطن الشغل

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة الاستخلاص

رمز المؤشر : 2-1-2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** المساهمة في تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي
2. **تعريف المؤشر:** يساوي هذا المؤشر المبالغ المستخلصة مقارنة بالتصاريح المودعة لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. ويهدف الى متابعة نتائج الأعمال التي يقوم بها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لاستخلاص مستحقاته سواء بعنوان الثلاثيات الجارية أو الثلاثيات الفارطة.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule): المبالغ المستخلصة/ التصاريح المودعة**
2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: :** معطيات مالية ومحاسبية لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
4. **تاريخ توفّر المؤشر :** كل سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[3](Valeur cible de l'indicateur):** انظر الجدول الموالي
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة للضمان الاجتماعي

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

---

[3]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الجارية						
• نظام الأجراء في القطاع غير الفلاحي	%	% 88,6	% 85	% 90	% 90,5	% 91
• نظام العملة غير الأجراء في القطاع غير الفلاحي	%	% 47,9	% 45	% 50	% 51	% 52
نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الفارطة	%	%19	%13	%17	%20	%21

شهدت نسب الاستخلاص سواء بعنوان الثلاثيات الجارية أو بعنوان الثلاثيات الفارطة انخفاضا ملحوظا حيث بلغت نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الجارية لنظام الأجراء في القطاع غير الفلاحي 85% في موفى سنة 2021 مقابل 88.6% سنة 2020. كما انخفضت نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الجارية لنظام العملة غير الأجراء في القطاع غير الفلاحي لتبلغ 45% سنة 2021 مقابل 47.9% سنة 2020 . كما لم تتجاوز نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الفارطة 19% خلال نفس السنة. ويعزى هذا التراجع على مستوى الاستخلاص بالأساس الى التداعيات الاقتصادية السلبية لجائحة كوفيد- 19 .ومن المنتظر أن يسترد نسق الاستخلاص بعضا من عافيته بداية من سنة 2022.

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

- التهرب الاجتماعي و عدم تسوية عديد المؤسسات الاقتصادية لتعهداتها تجاه الصناديق الاجتماعية

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة التغطية الاجتماعية

رمز المؤشر : 2-2-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** تحسين التغطية الإجتماعية
2. **تعريف المؤشر:** نسبة العمال المصرح بهم فعليا لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد العمال المصرح بهم(دون اعتبار عملة المؤسسات المعنيين بالتوظيفات الحتمية)/ عدد السكان المشتغلين (بما في ذلك العاملين بالقطاع غير المنظم)
2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** سجلات الانخراط لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والمعطيات الصادرة عن المعهد الوطني للإحصاء
4. **تاريخ توفّر المؤشر :** كل سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[4](Valeur cible de l'indicateur):** أنظر الجدول الموالي
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة للضمان الاجتماعي

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
- نظام الأجراء غير الفلاحيين	%	% 81,42	% 83	% 81	% 81,5	% 82
- نظام الأجراء الفلاحيون	%	% 10,38	% 12	% 10	% 11	% 12
- نظام الأجراء في القطاع الفلاحي المحسن	%	% 98,36	% 98	% 92	% 92,5	% 93
- نظام العملة غير الأجراء غير الفلاحيين	%	% 76,09	% 70	% 80	% 80,5	% 81

[4]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

- نظام العملة غير الأجراء الفلاحيون	%	% 82,46	% 85	% 81	% 81,5	% 82
المجموع	%	**% 79,44**	**% 79,4**	**% 80**	**% 81**	**% 82**

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

انخفضت نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية في القطاع الخاص لتبلغ 79,44% في موفى سنة 2020 وذلك أساسا نتيجة التداعيات السلبية لجائحة كوفيد- 19. وقد شمل هذا التراجع جميع أنظمة الضمان الاجتماعي في القطاع الخاص. وتبقى نسبة التغطية الاجتماعية لنظام الأجراء في القطاع الفلاحي ضعيفة نتيجة جملة من العوامل من بينها قلة الإقبال على هذا النظام لضعف المقدرة التمويلية للفئات الخاضعة له والبعد الجغرافي لهياكل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وخاصة ضعف ثقافة الضمان الاجتماعي لدى هذه الفئات.
ومن المنتظر أن تشهد نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية تحسنا طفيفا بداية من سنة 2022.

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

- تمدد القطاع غير المهيكل و عدم خضوع العامليين به للتغطية الاجتماعية

بطـاقة مؤشر الأداء: آجال إسداء الخدمات ونسبة الملفات المنجزة في الآجال

رمز المؤشر : 2-3-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : :** تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين
2. **تعريف المؤشر:** متابعة جودة الخدمات المسداة من قبل الصناديق الإجتماعية بهدف تحسينها وتقريبها من المنخرطين وتقليص آجالها
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر** : تختلف حسب الخدمة المقدمة
2. **وحدة المؤشر** : عدد الأيام أو نسبة الملفات المنجزة في الآجال
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر** : الصناديق الاجتماعية
4. **تاريخ توفر المؤشر :** كل سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**: أنظر الجدول الموالي
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة للضمان الإجتماعي

7. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي						
آجال صرف المنافع بعنوان جرايات الشيخوخة والعجز والباقين على قيد الحياة (باليوم) (1)	يوم	42	42	38	35	30
الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية (نسبة الملفات المنجزة في الآجال) (2)						
إسناد المعرف الوحيد للضمان الاجتماعي للمنتدبين الجدد (2-1)	%	% 76	89%	90%	29%	29%
تصفية ملفات جرايات التقاعد (2-2)	%	% 97,2	% 99	% 99	% 99	% 99
تصفية ملفات جرايات الترمل (2-3)	%	43,% 9	97%	98%	99%	99%

تصفية ملفات الجرايات الوقتية للأيتام (2-4)	%	% 80,7	89%	90%	29%	49%
الصندوق الوطني للتأمين على المرض (باليوم)						
آجال استرجاع المصاريف (3) (باليوم)	يوم	30.1	30	35	35	35
آجال خلاص مسدي الخدمات الصحية (باليوم)						
• خلاص أتعاب الأطباء	يوم	118	90	100	100	100
• خلاص الصيادلة	يوم	89	70	90	90	90
• خلاص أخصائي العلاج الطبيعي	يوم	99	90	110	115	115
آجال التكفل بالخدمات الخاضعة للموافقة المسبقة (باليوم)						
• التكفل بالعمليات الجراحية بصيغة الموافقة المسبقة	يوم	11,5	11,2	10,2	8,2	10,2
• زرع الكلى	يوم	37,3	20	18	16	18
• زرع النخاع الشوكي	يوم	11,73	10,4	9,4	7,4	10
• التكفل بمصاريف العمليات الجراحية على القلب والشرايين والكشف بالأشعة على عضلات القلب	يوم	14,14	12,5	11,5	9,5	8
• تفتيت حصى الكلى	يوم	8,45	7	7	7	10
• السكانار،التشخيص بالرنين المغناطيسي	يوم	14,78	12,4	11,4	10,4	10
• التكفل بمصاريف الآلات الطبية	يوم	من 64.5 الى 07.54 يوم	من 5 الى 50	من 5 الى 40	من 5 الى 30	من 5 الى 40
• تحمل مصاريف التداوي بالمياه المعدنية	يوم	10,49	9,5	8,5	7,5	11
• التكفل بمصاريف العلاج الطبيعي	يوم	16,88	17	15	13	16

(*) تقديرات

(1) مدة ترقب المضمون الاجتماعي بداية من تاريخ افتتاح الحق في الجراية

(2) نسبة الملفات المنجزة في الآجال مقارنة بالعدد الجملي للملفات

(2-1): كيفية احتساب الآجال: أقل من 24 ساعة أو يوم واحد أو يومان أو ثلاثة أيام

(2-2): شهر افتتاح الحق أو شهر ايداع الملف أو الشهر الموالي لشهر ايداع الملف

(2-3): شهر ايداع الملف أو الشهر الموالي لشهر ايداع الملف

(2-4): شهر ايداع الملف أو الشهر الموالي لشهر ايداع الملف

(3)استرجاع مصاريف علاج الأمراض الثقيلة أو المزمنة، استرجاع مصاريف علاج الأمراض العرضية، استرجاع مصاريف العمليات الجراحية، استرجاع مصاريف الولادة، استرجاع مصاريف متابعة الحمل.

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

❖ بالنسبة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي:

بلغت آجال صرف المنافع بعنوان جرايات الشيخوخة والعجز والباقين على قيد الحياة 42 يوما سنة 2020 ومن المنتظر أن تتحسن هذه الآجال لتبلغ 38 يوم سنة 2022 و30 يوم سنة 2024.

❖ بالنسبة للصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية:

يتم إسناد المعرف الوحيد للضمان الاجتماعي للمنتدبين الجدد في الآجال المحددة في 76% من الحالات سنة 2020. كما بلغت نسبة الملفات التي تتم تصفيتها في الآجال 97,2 % بالنسبة لجرايات التقاعد و93,4 % بالنسبة لجرايات الأرامل و80,7 % بالنسبة للجرايات الوقتية للأيتام.

ومن المنتظر أن تسجل نسب تصفية الملفات في الآجال المحددة تحسنا ملحوظا بداية من سنة 2022.

❖ بالنسبة للصندوق الوطني للتأمين على المرض:

ارتفعت آجال استرجاع المصاريف سنة 2020 لتبلغ 36 يوم مقارنة بما تم تحقيقه سنة 2019.أما بخصوص آجال خلاص مسديي الخدمات الصحية فقد شهدت بدورها ارتفاعا مقارنة بما تم تسجيله سنة 2019 باستثناء آجال خلاص أخصائي العلاج الطبيعي التي شهدت تحسنا حيث بلغت 99 يوما سنة 2020 مقابل 105 يوم سنة 2019.وبخصوص آجال التكفل بالخدمات الخاضعة للموافقة المسبقة، فقد شهدت عموما سنة 2020 ارتفاعا طفيفا مقارنة بسنة 2019.

ويعزى ارتفاع آجال خلاص مسديي الخدمات الصحية وآجال التكفل بالخدمات الخاضعة للموافقة المسبقة الى الضغوطات التي يشهدها الصندوق الوطني للتأمين على المرض على مستوى السيولة المالية المتوفرة نتيجة تخلف صندوقي الضمان الاجتماعي عن تحويل كامل منابه من الاشتراكات الراجعة إليه.

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

- ضرورة مراجعة نظام التأمين على المرض لتطور حاجيات المضمونين الاجتماعيين ومستجدات الوضع الصحي بالبلاد

- الصعوبات على مستوى تبادل المعطيات بين مختلف المتدخليين(على المستوى الأفقي والعمودي) وضرورة تدعيم لامركزية التصرف

ـ بطاقات مؤشرات قيس الأداء
لبرنامج النهوض الاجتماعي

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للعائلات المعوزة

رمز المؤشر : 3-1-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** المساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات المهمشة
2. **تعريف المؤشر:** يمكن المؤشر من متابعة **الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للعائلات المعوزة من خلال احتساب** عدد العائلات المعوزة المتمتعة ببعث موارد الرزق مقارنة بالعدد الجملي للعائلات المعوزة
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة إقتصادية و إجتماعية

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد العائلات المعوزة المتمتعة ببعث موارد الرزق / العدد الجملي للعائلات المعوزة)
2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** منظومة الامان الاجتماعي
4. **تاريخ توفّر المؤشر :** الثلاثية الأولى للسنة الموالية
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[5](Valeur cible de l'indicateur): 2% سنة 2024**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الهيئة العامة للنهوض الاجتماعي

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
نسبة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للعائلات المعوزة (عدد العائلات المعوزة المتمتعة ببعث موارد الرزق / العدد الجملي للعائلات المعوزة)	%	%0.05	%0.35	% 1.4	%1.64	%2

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

[5] **القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.**

تم اعتماد المؤشر نسبة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للعائلات المعوزة من خلال احتساب عدد العائلات المعوزة المتمتعة ببعث موارد الرزق مقارنة بالعدد الجملي للعائلات المعوزة ، و يرمي المؤشر إلى تدعيم المجهودات الرامية إلى تطوير التدخلات الاجتماعية والانتقال من مرحلة الدولة الكافلة إلى حث معيلي الأسر المعوزة القادرين على العمل على بعث موارد الرزق و ضمان استقلاليتهم الاقتصداية وادماجهم الاجتماعي . كما يرمي المؤشر إلى استهداف النساء ربات الاسر واللاتي يشكلن عدد هام من المنتفعيين بالمساعدات الاجتماعية. ومن المبرمج الترفيع في نسب الادماج الاجتماعي والاقتصادي للعائلات المعوزة من 0.35% سنة 2021 إلى 2 % سنة 2024 . وذلك من خلال رصد اعتمادات ضمن ميزانية البرنامج بعنوان بعث موارد رزق لفائدة العائلات المعوزة يتم توزيعها وفقا للأولويات على مستوى الجهوي (تسند التمويلات وفقا لقرارات اللجان الجهوية المختصة).

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

- عدم استكمال مشروع تحيين سجل الفقر والبدء في استغالال مخرجاته
- عدم توفر معطيات و دراسات دقيقة بخصوص الإدماج الاقتصادي و الاجتماعي للفئات المعنية
- عدم توفر تكوين خصوصي للعاملين في القطاع الاجتماعي في مجال بعث و تقييم ومتابعة المشاريع
- تأثيرات العوامل الجغرافية و الاجتماعية على نوعية ونسق بعث المشاريع (خصوصية المناطق الداخلية ، الوضعية العائلية ، سن المعنيين والمستوى التعليمي...)

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة النساء من العائلات المعوزة المنتفعات بالمساعدات الاجتماعية

رمز المؤشر : 3-1-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** المساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات المهمشة
2. **تعريف المؤشر:** يرمي هذا المؤشر لاحتساب نسبة النساء المعوزات المنتفعات بالمساعدات الاجتماعية واللاتي يمثلن فئة هشة ذات خصوصية (أرامل ، معيلات لأسر...)
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة إقتصادية و إجتماعية

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد النساء المنتفعات بالمساعدات/ العدد الجملي للمنتفعين
2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** منظومة الأمان الاجتماعي
4. **تاريخ توفّر المؤشر :** الثلاثية الأولى للسنة الموالية
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[6](Valeur cible de l'indicateur): 64% سنة 2024**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الهيئة العامة للنهوض الاجتماعي

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
نسبة النساء من العائلات المعوزة المنتفعات بالمساعدات الاجتماعية	%	61%	62%	% 63	%63	%64

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

[6]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

تم اعتماد المؤشر نسبة النساء من العائلات المعوزة المنتفعات بالمساعدات الاجتماعية من خلال احتساب نسبة النساء المتمتعات بالمساعدات الاجتماعية (PNAFN) مقارنة بالنسبة العامة للمنتفعين، حيث تشكل النساء الفقيرات المعيلات لأسر نسبة كبيرة من عدد المنتفعين (أرامل ، مسنات...) والفئة الاكثر هشاشة وعرضة لتأثيرات الفقر . و يرمي المؤشر للترفيع من نسبة المساعدات الموجهة لهذه الفئة من 61% سنة 2020 إلى 64 % سنة 2024 أي بنسبة تطور تقدر بـ 4.9%.

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

- عدم استكمال مشروع تحيين سجل الفقر والبدء في استغلال مخرجاته
- عدم وجود تدخلات تستهدف مباشرة الفئات المعنية (actions sexo-spécifiques)

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة إدماج الأشخاص المعوقين

رمز المؤشر : 3-2-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** المساهمة في الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة وذات الاحتياجات الخصوصية
2. **تعريف المؤشر:** يهدف هذا المؤشّـــر إلى الرّفع من مستوى الخدمات التربوية والتأهيلية والتكوينية المقدّمة بمراكز التربية المختصة للنهـــوض بالإدماج الإقتصادي والاجتماعـــي للأطفال و الشبّان المسجلين بها.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة إقتصادية و إجتماعية

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد الأشخاص المدمجين مقارنة بالعدد الجملي للمنتفعين بخدمات مراكز التربية المختصة
2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **مصادر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** برنامج بعث موارد رزق لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة

القادرين على العمل.

4. **تاريخ توفّر المؤشر :** الثلاثية الأولى للسنة الموالية
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[7](Valeur cible de l'indicateur): 18% سنة 2024**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الهيئة العامة للنهوض الاجتماعي

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
نسبة إدماج الأشخاص المعوقين	%	%14.8	%16	%17	%18	%18

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

[7] **القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.**

يرمي هذا المؤشّـــر إلى الرّفع من مستوى الخدمات التربوية والتأهيلية و التكوينية المقدّمة بمراكز التربية المختصة بما يدعم عملية الادماج الاجتماعي و الاقتصادي لمنظوري هذه المراكز وذلك خاصة في إطار تطوير الشراكة مع القطاع الخاص و المجتمع المدني. و من المزمع الترفيع في نسبة الإدماج لهذه الفئة من 16% سنة 2021 إلى 18 % سنة 2024 أي بنسبة تطور تقدر بـ 12.5%.

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

- ضعف البرامج الهادفة للإدماج الاجتماعي و الاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة
- عدم توفر معطيات إحصائية حول الأشخاص ذوي الإعاقة
- عدم وجود مراكز عمومية لمرض التوحد
- ضعف نسبة التغطية بالآلات التعويضية الميسرة للإدماج
- نقص في المؤسسات الخاصة بإيواء الأشخاص ذوي الإعاقة الكهول دون سند

بطـاقة مؤشر الأداء: النسبة العامة للأمية

رمز المؤشر : 3-3-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** المساهمة في التقليص من النسبة العامة للأمية
2. **تعريف المؤشر:** المساهمة في التقليص من النسبة العامة للأمية
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** نسبة الدارسين المتحررين من الأمية بمختلف مراكز التربية الإجتماعية (مراكز تعليم الكبار) المنتشرة على كامل تراب الجمهورية
2. **وحدة المؤشر:** دارس متحرر من الأمية
3. **مصادر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الوحدات الجهوية لتعليم الكبار (24 وحدة) بالإدارات الجهوية للشؤون الإجتماعية

تاريخ توفّر المؤشر : (ثلاثي، سداسي، سنوي) موفى السنة الدراسية.

4. **القيمة المستهدفة للمؤشر[8](Valeur cible de l'indicateur): 16.7% سنة 2024**
5. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** المركز الوطني لتعليم الكبار

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
النسبة العامة للأمية	%	%17.62	%17,3	%17	%16,7	%16.5

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

يرمي المؤشر إلى المساهمة في التخفيض من النسبة العامة للأمية من 17.3% سنة 2021 إلى 16.5% سنة 2024 أي بنسبة تراجع تقدر بـ 4.62% .

---

[8]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

- تعتمد مقاربة محو الأمية في تونس على قطاع وحيد (وزارة الشؤون الاجتماعية من خلال المركز الوطني لتعليم الكبار)
- اعتماد برامج محو الأمية وتعليم الكبار حاليا على محو الأمية الأبجدية وبعض الحصص المتعلقة بالثقافة العامة بصفة أساسية إضافة إلى برنامج المهارات الحرفية ببعض المراكز النموذجية والمراكز متعددة المهارات
- غياب الترابط في مستوى التشريعات والمعابر بين قطاع محو الأمية وتعليم الكبار من جهة وقطاع التعليم وقطاع التكوين المهني وقطاع التنمية الجهوية والمحلية من جهة أخرى

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة الأمية عند النساء

رمز المؤشر : 3-3-2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** المساهمة في التقليص من النسبة العامة للأمية
2. **تعريف المؤشر:** المساهمة في التقليص من النسبة العامة للأمية عند النساء
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** نسبة الدارسين المتحررين من الأمية بمختلف مراكز التربية الإجتماعية (مراكز تعليم الكبار) المنتشرة على كامل تراب الجمهورية
2. **وحدة المؤشر:** دارس متحرر من الأمية
3. **مصادر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الدارسات عدد الناجحات في امتحان شهادة التربية الإجتماعية بكل مركز تربية إجتماعية بكل معتمدية وبكل ولاية / النسبة العامة للأمية
4. **تاريخ توفّر المؤشر :** (ثلاثي، سداسي، سنوي) موفى السنة الدراسية.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[9](Valeur cible de l'indicateur): 22.4% سنة 2024**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** المركز الوطني لتعليم الكبار

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
نسبة الامية عند النساء	%	%23.2	%23.0	%22.7	%22.4	%22.1

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

[9] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

يرمي المؤشر إلى المساهمة في التخفيض من نسبة الأمية لدى النساء من 23% سنة 2021 إلى 22.1% سنة 2024 مع تركيز الجهود على النساء في المناطق الريفية في ظل توفر معطيات إحصائية تبين المناطق ذات الاولوية (مناطق الوسط و الشمال الغربي) و يتم العمل على ملائمة التدخلات لفائدة النساء الاميات والتي يعانين من عديد الصعوبات للالتحاق بالفرق الدراسية(التنقل ، البعد على المناطق العمرانية) مع التركيز على تطوير التكوين في المهارات التدريبية والحقوق المدنية.

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

- عدم وجود تدخلات تستهدف مباشرة الفئات المعنية (actions sexo-spécifiques)
- أنعكاسات المعطيات الجغرافية والاجتماعية علة نوعية ونسق التدخلات (مناطق نائية و داخلية ، الحالة العائلية للمعنيات، الموروث الثقافي...)
- نسبة الأمية يتم تحديدها من قبل المعهد الوطني للإحصاء، وتتضمن معطيات هذه المؤسسة توزيعا للأميين حسب الجنس (عدد الأميين إناث وذكور ونسبة الأمية حسب النوع الاجتماعي) والموقع الجغرافي (الولاية : بلدي – غير بلدي) وحسب الفئة العمرية (من 10 سنوات فما فوق) عند إنجاز التعداد العام للسكان والسكنى. إلا أن معطيات المعهد الوطني للإحصاء، عند إعداد المسوحات السنوية، لا تتضمن عدد الأميين وتوزيعهم، بل تتضمن نسب الأمية، مما يعيق المركز الوطني لتعليم الكبار عن تقديم معطيات حول نسبة استقطاب الدارسين من مجموع الأميين حسب الولاية والجنس.

ـ بطاقات مؤشرات قيس الأداء
لبرنامج الهجرة والتونسيين بالخارج

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة مشاركة التونسيين المقيمين بالخارج في المشاريع الاستثمارية

رمز المؤشر : 4-1-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** تدعيم مساهمة التونسيين بالخارج في مجهودات التنمية
2. **تعريف المؤشر: وضع الآليات الكفيلة لدعم التونسيين بالخارج قصد تمويل مشاريع استثمارية بتونس**
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule): المشاريع الممولة من طرف التونسيين بالخارج مقارنة بجملة المشاريع الإستثمارية**
2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** FIPA - Banque centrale- -API-APIA UTICA- ONTA
4. **تاريخ توفّر المؤشر :** كل سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[10](Valeur cible de l'indicateur): 10% سنة 2024**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** رئيس البرنامج

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
نسبة مشاركة التونسيين المقيمين بالخارج في المشاريع الاستثمارية	%	%7.7	%6.5	%7	%8.5	%10

[10]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تراجع نسبة المشاريع الممولة من طرف التونسيين المقيمين بالخارج خلال سنة 2020 مقارنة بالتقديرات التي كانت في حدود 9 % باعتبار تأثيرات جائحة كورونا والمتمثلة أساسا في الركود الاقتصادي الذي مس تونس وجل دول العالم.

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

- ✓ صعوبة الحصول على المعلومة المتعلقة بهذا المؤشر سواء من قبل الملحقين الإجتماعيين بالخارج أو من بقية المتدخلين على غرار L'APII , L'APIA .....
- ✓ تخلف عدد كبير من التونسيين عن العودة الصيفية إلى أرض الوطن باعتبار الإجراءات الوقاية التي تم اتخاذها للتصدي لجائحة كوفيد 19 و غلق حدود بعض البلدان الأوروبية لفترات.
- ✓ محدودية المنظومة الإحصائية لوكالة النهوض بالصناعة و التجديد و وكالة النهوض بالإستثمارات الفلاحية التي لاتتضمن على سبيل المثال مؤشرات ومعطيات إحصائية حول مساهمة التونسيات المقيمات بالخارج في المشاريع الإستثمارية.

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة مشاركة التونسيات المقيمات بالخارج في المشاريع الاستثمارية

رمز المؤشر : 4-1-2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** تدعيم مساهمة التونسيين بالخارج في مجهودات التنمية
2. **تعريف المؤشر: وضع الآليات الكفيلة لدعم التونسيين بالخارج قصد تمويل مشاريع استثمارية بتونس**
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule): المشاريع الممولة من طرف التونسيين بالخارج مقارنة بجملة المشاريع الإستثمارية**
2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** FIPA - Banque centrale- -API-APIA UTICA- ONTA
4. **تاريخ توفّر المؤشر :** كل سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[11](Valeur cible de l'indicateur): 1.8% سنة 2024**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** رئيس البرنامج

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
نسبة مشاركة التونسيات المقيمات بالخارج في المشاريع الاستثمارية	%	%0.8	%0.8	%1.2	%1.5	%1.8

[11]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تبقى مساهمة التونسيات المقيمات بالخارج في المشاريع الإستثمارية بأرض الوطن دون المأمول وهو ما يستوجب العمل على مزيد تحفيزهن عبر إقرار امتيازات جبائية خاصة بالمرأة التونسية المستثمرة والمقيمة بالخارج

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

- ✓ غياب الإجراءات التحفيزية الكافية و عدم وجود خطة اتصالية واضحة في الغرض تجاه هذه الفئة من التونسيات الراغبات في المساهمة في العملية الإستثمارية بأرض الوطن.
- ✓ التعقيدات الإدارية التي تواجهها الراغبات في الإستثمار داخل أرض الوطن على غرار ويقترح في هذا الإطار إعطائهن الأولوية في القيام بالإجراءات الإدارية المتعلقة بالإستثمار صلب الشباك الموحد.

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة نسبة رضا التونسيين المقيميين بالخارج المتمتعين بخدمات المراكز الاجتماعية والثقافية

رمز المؤشر : 4-2-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** تعزيز العلاقة مع التونسيين بالخارج

2. **تعريف المؤشر:** يحصي هذا المؤشر درجة رضا الجالية بمختلف شرائحها على الخدمات المقدمة بالمراكز
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عن طريق التقارير الشهرية والسنوية التي ترد من الملحقين الإجتماعيين ومديري المراكز الإجتماعية والثقافية بالخارج كما سيتم إعداد جذاذات من طرف مصالح الديوان ستوجه إلى المشرفين على المراكز قصد تعميرها من طرف الرواد وإبداء ملاحظاتهم وتقييمهم للأنشطة المتوفرة(ابتداءا من الثلاثية الرابعة لسنة 2019).
   كما شرع ديوان التونسيين بالخارج في إنجاز تطبيقة معلوماتية لتوثيق ورقمنة تدخلات الإطارات الاجتماعية بالخارج.
2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** ديوان التونسيين بالخارج
4. **تاريخ توفّر المؤشر :** كل سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[12](Valeur cible de l'indicateur): 60% سنة 2024**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** رئيس البرنامج

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

---

[12]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
نسبة رضا التونسيين المقيمين بالخارج المتمتعين بخدمات المراكز الإجتماعية والثقافية	%	%40	% 45	50%	% 55	60%

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

تبقى نسبة رضا التونسيين المقيمين بالخارج على خدمات المراكز الاجتماعية والثقافية دون المأمول في انتظار إجراء تقييم موضوعي لأنشطة هذه المراكز و مراجعتها بصفة تشاركية تأخذ بعين الإعتبار التحولات العميقة التي تشهدها تركيبة الجالية إضافة إلى رقمنة كافة الخدمات المقدمة.

وقد ساهمت جائحة كورونا في التقليص من نسبة توافد التونسيين المقيمين بالخارج على هذه المراكز بالنظر إلى الإجراءات الإستثنائية والقيود التي تم فرضها على مستوى تنقل الأشخاص في جل دول الإقامة وذلك في إطار مجابهة هذا الوباء.

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

- ✓ عدم ملاءمة الأنشطة المقترحة من طرف المراكز الاجتماعية والثقافية لرغبات و تطلعات العديد من مكونات الجالية و خصوصا الجيلين الثالث و الرابع
- ✓ ضعف الميزانية الموضوعة على ذمة هذه المراكز والتي لا تسمح بتطوير أنشطتها كميا و نوعيا
- ✓ عدم حصول بعض الملحقين الإجتماعيين المشرفين على هذه المراكز على التكوين اللازم في عديد المجالات ذات العلاقة بتدخلاتهم.

ـ بطاقات مؤشرات قيس الأداء
لبرنامج القيادة و المساندة

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة صحة التقديرات في كتلة الأجور

رمز المؤشر : 9-1-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** التحكم في كتلة الأجور
2. **تعريف المؤشر:** يرمي هذا المؤشر لمتابعة صحة تقديرات كتلة الأجور عند الإعداد لمشاريع ميزانية المهمة من خلال مقارنتها بالأعتمادات المنجزة عند التنفيذ مما يسمح تحسين آليات ضبط التقديرات (ضبط وتحيين قوائم أعوان المهمة ، الانتدابات ، الانعكاس المالي للتغييرات المهنية للأعوان ..) ومتابعة الموارد البشرية للمهمة
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** كتلة الأجور المنجزة/ كتلة الأجور المرسمة بقانون المالية الأصلي
2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** منظومة أدب.
4. **تاريخ توفّر المؤشر :** سنوي / دوري
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[13](Valeur cible de l'indicateur): 100.09%سنة 2024**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة للمصالح المشتركة

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
نسبة صحة التقديرات في كتلة الأجور (المنجز/ المرسم)	نسبة	%105.89	101.99%	%100.6	%100.26	%100.09

[13]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

كتلة الاجور المنجزة (أو تقديرات الإنجاز)	أ.د	217.750.398	208.398.164	258.000.000	270.000.000	283.000.000
كتلة الاجور المرسمة بقانون المالية الاصلي	أ.د	205.630.000	204.311.926	256.455.000	269.277.000	282.741.000

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

تم البدء منذ سنة 2016 في تركيز منظومة إعلامية ستمكن من تحقيق التصرف الناجع في الموارد البشرية في إطار تركيز مخطط لضبط المواصفات المرجعية للموارد البشرية بوزارة الشؤون الاجتماعية. و يتم العمل على تفعيل هذه المنظومة بما يمكن من استغلال المعطيات الإحصائية التي توفرها لمزيد تحسين برمجة تقديرات الاعتمادات على مستوى قسم التأجير بما يضمن حسن تنفيذها.

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

- تعدد الأنظمة الأساسية و تعدد أنظمة التأجير
- الزيادات لبعض الأسلاك الخصوصية (الهندسة، الطب ، مستشاري المصالح العمومية..)
- التسويات (عملة الحضائر ، الآليات..) و التي من شأنها الـاثير على تقديرات المؤشر

بطـاقة مؤشر الأداء: حجم برنـامج القيادة والمساندة مقارنـة بميزانيـة المـهمة

رمز المؤشر : 9-1-2

IV- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** فاعلية برنامج القيادة
2. **تعريف المؤشر:** يرمي المؤشر لمقارنة ميزانية برنامج القيادة و المساندة بالميزانية الإجمالية للمهمة بهدف متابعة نسق الاعتمادات المرصودة بعنوان التصرف و مزيد ترشيدها والتحكم فيها.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية

V- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** ميزانية برنامج القيادةو المساندة/ ميزانية المهمة
2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** منظومة أدب.
4. **تاريخ توفّر المؤشر :** سنوي / دوري
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[14](Valeur cible de l'indicateur):** .... **سنة .....**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة للمصالح المشتركة

VI- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
حجم برنـامج القيـادة والمســـانـدة مقارنة بميزانية المهمة	%	%2.08	%4.23	%3.36	%3.4	%3.33

[14]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

يتم العمل على التخفيض الاعتمادات المرصودة لبرنامج القيادة والمساندة وهو برنامج دعم لبقية البرامج الخصوصية بالوزارة و ذلك من خلال ترشيد مختلف النفقات خاصة على مستوى قسم "وسائل المصالح" ومزيد تحسين تنفيذ نفقات التــاجير و تصويب نفقات التدخل العمومي.

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

- تأثر المؤشر بالزيادات في نفقات التدخلات (برنامجي الضمان الاجتماعي والنهوض الاجتماعي)
- تأثر هذا المؤشر بالزيادات المسندة لبعض الأسلاك الخصوصية وغير المبرمجة عند ضبط تقديرات الميزانية
- تأثر المؤشر بانجاز التسويات (عملة الحضائر ، المتعاقدين..)

2- بطاقات الفاعلين العموميين المتدخلين في برنامج النهوض الاجتماعي

بطـاقة عدد1 : المركز الدولي للبحوث و الدراسات و التوثيق والتكوين حول الإعاقة "بسمة"

I- التعريـــف

1. النشاط الرئيسي:

- المساهمة في وضع وإنجاز سياسة الوزارة المتعلقة بالبحوث والدراسات والتوثيق والتكوين في مجال الإعاقة.
- إحداث فضاء رقمي لتوثيق البحوث والدراسات التي ينتجها المركز.
- متابعة الدراسات والمستجدات الوطنية والدولية في مجال الإعاقة و وضعها على ذمة المتدخلين خاصة الباحثين و البيداغوجيين.
- دعما لبحث العلمي في مجال الإعاقة من خلال إجراء البحوث و الدراسات العلمية في شتى مجالات الإعاقة.
- إحداث مخبر بحث حول الإعاقة.
- توفير خدمات التكوين المهني والتأهيل و إعادة التـأهيل بالمركز لفائدة منظوريه.
- تكوين المكونين و الإطارات العاملة في مجال الإعاقة.
- ضبط إستراتيجية لتكوين المكونين في مجال التعهد بالأشخاص ذوي الإعاقة.
- توفير الفضاءات الملائمة و خدمات التكوين الحضوري وعن بعد لفائدة المتدخلين في المجال بمقابل.
- تطوير التعاون و الشراكة مع المراكز المماثلة و المؤسسات والمنظمات والجمعيات ذات الصلة بالإعاقة وطنيا و دوليا.
- العمل على إرساء علاقات شراكة مع جامعات و معاهد البحث العلمي و خاصة التي تهتم بالإعاقة وطنيا ودوليا.
- تنظيم ندوات و ملتقيات وطنية و دولية حول الإعاقة.

2. مرجع الإحداث:

- الأمر الحكومي عدد 819 لسنة 2019 المؤرخ في 15 أوت 2019 المتعلق بإحداث المركز الدولي للبحوث والدراسات والتوثيق والتكوين حول الإعاقة "بسمة" وبضبط تنظيمه الإداري والمالي و طرق تسييره.

3. مرجع التنظيم الإداري والمالي:

- الأمر الحكومي عدد 819 لسنة 2019 المؤرخ في 15 أوت 2019 المتعلق بإحداث المركز الدولي للبحوث والدراسات والتوثيق والتكوين حول الإعاقة "بسمة" وبضبط تنظيمه الإداري والمالي و طرق تسييره.

4. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي (إذا وجد):

II- الإستراتيجية والأهداف:

1- الإستراتيجية العامة :

- ❖ انجاز بحوث و دراسات حول الإعاقة.
- ❖ تنظيم دورات تكوينية و تربصات موجهة في المجال.
- ❖ تركيز مكتبة رقمية حول الإعاقة.
- ❖ إحداث وحدة بحث.

2- تحديد المساهمة في أهداف البرنامج : المساهمة بثلث الميزانية.

3- أهم الأولويات و الأهداف :

- ✓ القيام بالبحوث والدراسات.
- ✓ تنظيم دورات تكوينية لفائدة العاملين في مجال الإعاقة.
- ✓ تركيز مكتبة رقمية حول الإعاقة.
- ✓ إرساء علاقات تعاون و شراكة مع المؤسسات الوطنية و الإقليمية و الدولية العاملة في المجال.

1. مؤشرات قيس الأداء و أهم الأنشطة :

- الترفيع في عدد المتكونين من الأشخاص ذوي الإعاقة والعمل على تيسير إدماجهم الاجتماعي والاقتصادي
- تنظيم دورات تكوينية لفائدة المتدخلين في المجال.
- إرساء وحدة بحث.
- الشروع في إرساء المكتبة الرقمية.

2. الإجراءات المصاحبة:(مساندة ماليّة، المصادقة على بعض النصوص التنظيميّة، تدعيم الهيكل بالموارد البشريّة الضروريّة...)

III- الميزانية والتقديرات على المدى المتوسط (2022-2024):

1 - تقديم عام لتقديرات ميزانية الفاعل العمومي للسنة المالية 2022: /

2- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2022-2024):

الوحدة : ألف دينار

البيان	إنجازات 2020	2021	التقديرات		
			2022	2023	2024
منحة بعنوان التأجير		1000	1000	1000	1000
منحة بعنوان التسيير		1000	900	920	940
نفقات التدخلات			100	100	100
المجموع		**2000**	**2000**	**2020**	**2040**

2- بطاقات الفاعلين العموميين المتدخلين في برنامج الهجرة و التونسيين بالخارج

بطـاقة عدد1 : ديوان التونسيين بالخارج

I- التعريـــف

1. النشاط الرئيسي:

- القيام بتنفيذ الاتفاقيات المبرمة لفائدة اليد العاملة من الجالية مع البلدان الأخرى
- القيام بتنظيم و متابعة هجرة التونسيين بالخارج
- القيام بتطوير وتنفيذ برامج تأطير التونسيين المقيمين بالخارج
- ضبط و تنفيذ برامج للرعاية الاجتماعية لفائدة العملة التونسيين بالخارج و لفائدة عائلاتهم في بلدان الإقامة في تونس
- وضع و تنفيذ كل برنامج ثقافي ينمي و يدعم تعلق أبناء التونسيين المقيمين بالخارج بوطنهم
- تسهيل عملية إعادة إدماج العملة التونسيين العائدين من الهجرة في الاقتصاد الوطني
- وضع نظام إعلام و تبليغ مستمر لفائدة التونسيين المقيمين بالخارج و متابعته.

2. ترتيب المنشأة : صنف أ

3. مرجع الإحداث :

- قانون عدد 60 لسنة 1988 المؤرخ في 02 جوان 1988 المتعلق بقانون المالية الإضافي لسنة 1988 وخاصة فصليه 12 و 14 .
- قانون المالية عدد 115 لسنة 1989 المؤرخ في 1989/12/30 و خاصة الفصل 58 منه و المتعلق بتغيير تسمية ديوان العملة التونسيين بالخارج إلى ديوان التونسيين بالخارج .

4. مرجع التنظيم الإداري والمالي :

- الأمر عدد 1380 لسنة 1998 المؤرخ في 30 جوان 1998 المتعلق بضبط التنظيم الإداري و المالي وطرق تسيير ديوان التونسيين بالخارج .
- الأمر عدد 2835 لسنة 2002 المؤرخ في 29 أكتوبر 2002 المتعلق بضبط الهيكل التنظيمي لديوان التونسيين بالخارج.

5. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي (إذا وجد):

II- الإستراتيجية والأهداف:

1- الإستراتيجية العامة :

- ❖ تعزيز الحوكمة الرشيدة في مجال التصرف في الهجرة،
- ❖ ضمان حقوق ومصالح التونسيين بالخارج وتعزيز روابطهم بالوطن،
- ❖ تعزيز مساهمة الهجرة في التنمية الإجتماعية والإقتصادية على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي،
- ❖ النهوض بالهجرة المنظمة للتونسيين والوقاية من الهجرة غير المنظمة،
- ❖ حماية حقوق المهاجرين الأجانب وطالبي اللجوء.

2- تحديد المساهمة في أهداف البرنامج : مساهمة مباشرة

3- أهم الأولويات والأهداف :

- ✓ تطوير البحوث والدراسات
- ✓ تعزيز دور التونسيين بالخارج في التنمية
- ✓ ضمان الحقوق الاجتماعية للتونسيين بالخارج
- ✓ ربط الصلة بالجالية التونسية

4- مؤشرات قيس الأداء وأهم الأنشطة :

- نسبة المشاريع الاستثمارية الممولة من قبل التونسيين المقيمين بالخارج داخل الوطن

- نسبة رضا التونسيين بالخارج المنتفعين بخدمات المراكز الاجتماعية والثقافية بالخارج

5. **الإجراءات المصاحبة**:(مساندة ماليّة، المصادقة على بعض النصوص التنظيميّة، تدعيم الهيكل بالموارد البشريّة الضروريّة...)

III- الميزانية والتقديرات على المدى المتوسط (2022-2024):

1 - تقديم عام لتقديرات ميزانية الفاعل العمومي للسنة المالية 2022:

2- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2022-2024):

البيان	إنجازات 2020	2021	التقديرات		
			2022	2023	2024
منحة بعنوان التأجير		23000	24500	26250	27562.5
منحة بعنوان التسيير		3000	3000	3150	3307.5
نفقات التدخلات		1510	1310	1460	1480
المجموع		**27510**	**28261**	**30860**	**32330**

2- بطاقات الفاعلين العموميين المتدخلين في برنامج الضمان الاجتماعي

بطـاقة عدد1 : الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

I- التعريـــف

1. النشاط الرئيسي:

يتولى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إدارة أنظمة الضمان الاجتماعي لفائدة الشرائح الاجتماعية العاملة في القطاع الخاص والمنضوية قانونا تحت مظلة الضمان الاجتماعي من أجراء وعملة غير أجراء في القطاعين الفلاحي وغير الفلاحي وعملة تونسيين بالخارج وذوي الدخل المحدود وفنانين ومبدعين ومثقفين الى جانب الطلبة والمتربصين. كما يساهم الصندوق في التصرف في الاتفاقيات الثنائية للضمان الاجتماعي مع دول تضم نسبة هامة من الجالية التونسية.
وتتمثل مهمة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حاليا في التصرف في مجال استخلاص المساهمات وتسيير ثلاث فروع للضمان الاجتماعي وهي المنافع العائلية والمنح النقدية (منحة الوفاة ورأس المال عند الوفاة) وجرايات الشيخوخة والعجز والباقين على قيد الحياة.

2. الترتيب :

3. مرجع الإحداث :

- القانون عدد 30 لسنة 1960 المؤرخ في 14 ديسمبر 1960

4. مرجع التنظيم الإداري والمالي :

- الأمر عدد 1902 لسنة 2000 مؤرخ في 24 أوت 2000 يتعلق بضبط التنظيم الإداري والمالي وأساليب التسيير للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

5. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي (إذا وجد):

II- الإستراتيجية والأهداف:

1. الإستراتيجية العامة :

تنبني الاستراتيجبة العامة للصندوق أساسا على المحاور التالية:

- ❖ توسيع التغطية الاجتماعية لتشمل مختلف الفئات الاجتماعية والمهنية،
- ❖ تحسين التوازنات المالية للصندوق وضمان استدامته المالية حفاظا على حقوق الأجيال الحاضرة والمستقبلية،
- ❖ تحسين جودة الخدمات المسداة وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين

2. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج : مساهمة مباشرة

3. أهم الأولويات والأهداف :

- ✓ تحسين التوازنات المالية للصندوق،
- ✓ تحسين استخلاص ديون الصندوق ومقاومة التهرب الاجتماعي ،
- ✓ تطوير حوكمة الصندوق وتحسين الخدمات والارتقاء بجودتها من خلال العمل على تقليص آجال إسداء مختلف الخدمات الاجتماعية،
- ✓ تحسين التغطية الاجتماعية الفعلية لمختلف أنظمة الضمان الاجتماعي والعمل على استقطاب القطاع الموازي لضمان الانضواء الطوعي للعاملين بالقطاع الموازي بأنظمة الضمان الإجتماعي وفق مرحلية مرنة تمهد لجذبهم للخضوع إلى أنظمة الضمان الاجتماعي.

- ✓ تدعيم لامركزية التصرف بالإضافة إلى السعي لتقريب الخدمات من المضمونين الاجتماعيين من خلال مواصلة إحداث دور للضمان الاجتماعي في المناطق التي تفتقر إلى مكاتب جهوية ومحلية لصناديق الضمان الاجتماعي.

4.مؤشرات قيس الأداء و أهم الأنشطة :

5. **الإجراءات المصاحبة**:(مساندة ماليّة، المصادقة على بعض النصوص التنظيميّة، تدعيم الهيكل بالموارد البشريّة الضروريّة...)

III- الميزانية والتقديرات على المدى المتوسط (2022-2024):

1 - تقديم عام لتقديرات ميزانية الفاعل العمومي للسنة المالية 2022:

تقديم جدول تأليفي يتضمن أهمّ الموارد ومصدرها (Ressources et sources de financements) بما في ذلك تقديرات منحة الدولة وأهم النفقات (الأعباء) المبرمجة للسنة المالية 2022 مع تبويبها على مستويين:

- ميزانية التصرف

ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز (بالنظر إلى خصوصيّة كل مؤسسة).

2- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2022-2024): /

بطـاقة عدد 2 : الصندوق الوطني للتقاعد و الحيطة الاجتماعية

I- التعريـــف

1. النشاط الرئيسي:

- يتصرف الصندوق في أنظمة التغطية الاجتماعية الأساسية بالقطاع العمومي:
  - ✓ أنظـــمة التقـــاعد
  - ✓ رأس المـــال عنـد الوفـاة

كما يتصرف الصندوق في الجرايات المحمولة على ميزانية الدولة بعنوان الأنظمة الخصوصية.

2. الترتيب :

3. مرجع الإحداث :

- القانون عدد 18 لسنة 1959 المؤرخ في 5 فيفري 1959 و قد تم تنقيحه بمقتضى القانون عدد 12 لسنة 1985 المؤرخ في 5 مارس 1985 المتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد وللباقين على قيد الحياة في القطاع العمومي،
- القانون عدد 83 لسنة 1975 المؤرخ في 30 ديسمبر 1975 والمتعلق بقانون المالية لتصرف سنة 1976 وخاصة على الفصول من 28 الى 34 منه المتعلق بتحويل الصندوق القومي للتقاعد وصندوق الحيطة الاجتماعية الى الصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية.

4. مرجع التنظيم الإداري والمالي :

- الأمر عدد 1890 لسنة 1989 المؤرخ في 6 ديسمبر 1989 المتعلق بتنقيح الأمر عدد 3 لسنة 1975 المؤرخ في 5 جانفي 1976 المتعلق بالتنظيم الاداري والمالي للصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية،

5. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي (إذا وجد):

II- الإستراتيجية والأهداف:

1. **الإستراتيجية العامة :**

- ❖ إرســاء منظومــة صــحية متكاملــة تشــمل الخــدمات المســداة بالقطــاعين العمــومي و الخــاص للصحة تنبني على مبادئ التضامن وتكافؤ الحقوق.

2. **تحديد المساهمة في أهداف البرنامج : مساهمة مباشرة**

3. **أهم الأولويات والأهداف :**

- ✓ تحسين التوازنات المالية للصندوق،
- ✓ تطوير حوكمة الصندوق وتحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين،
- ✓ العمل على مزيد ترشيد النفقات الصحية بالتنسيق مع وزارة الصحة ومختلف مسدي الخدمات الصحية،
- ✓ إحكام التصرف في المنظومات العلاجية من خلال تدعيم المراقبة الطبية والادارية ووضع دليل إجراءات يوحد أساليب التعهد بالفواتير ومراقبتها والإذن بخلاصها ويؤطر حالات المصادقة الاستثنائية .

4. **مؤشرات قيس الأداء وأهم الأنشطة :**
5. **الإجراءات المصاحبة**:(مساندة ماليّة، المصادقة على بعض النصوص التنظيميّة، تدعيم الهيكل بالموارد البشريّة الضروريّة...)

III- الميزانية والتقديرات على المدى المتوسط (2022-2024):

1 - تقديم عام لتقديرات ميزانية الفاعل العمومي للسنة المالية 2022:

تقديم جدول تأليفي يتضمن أهمّ الموارد ومصدرها (Ressources et sources de financements) بما في ذلك تقديرات منحة الدولة وأهم النفقات (الأعباء) المبرمجة للسنة المالية 2022 مع تبويبها على مستويين:

- ميزانية التصرف

ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز (بالنظر إلى خصوصيّة كل مؤسسة).

2- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2022-2024): /

بطـاقة عدد 3 : الصندوق الوطني للتأمين على المرض

I- التعريـــف

1. **النشاط الرئيسي:**

- إدارة نظام التأمين على المرض،
- إدارة الأنظمة القانونية لجبر الأضرار الناتجة عن حوادث الشغل و الأمراض المهنية بالقطاعين العمومي والخاص،
- إدارة بقية الأنظمة القانونية للتأمين على المرض المنصوص عليها بالتشريع الجاري به العمل،
- إسناد منح المرض و الوضع التي تخولها أنظمة الضمان الاجتماعي.

2. **الترتيب :**

3. **مرجع الإحداث :**

– القانون عدد 71 لسنة 2004 مؤرخ في 02 أوت 2004 يتعلق بإحداث نظام للتأمين على المرض.
– الأمر عدد 1366 لسنة 2007 المؤرخ في 11 جوان 2007 يتعلق بضبط مراحل تطبيق أحكام القانون عدد 71 لسنة 2004 المتعلق بإحداث نظام للتأمين على المرض على مختلف أصناف المضمونين الاجتماعيين المنصوص عليهم بمختلف الأنظمة القانونية للضمان الاجتماعي

4. **مرجع التنظيم الإداري والمالي :**

- الأمر عدد 321 لسنة 2005 المؤرخ في 16 فيفري 2005 يتعلق بالتنظيم الإداري و المالي و طرق تسيير الصندوق الوطني للنامين على المرض.

- يتصرف الصندوق في أنظمة التغطية الاجتماعية الأساسية بالقطاع العمومي:
  - ✓ أنظـــمة التقـــاعد
  - ✓ رأس المـــال عنـد الوفـاة

كما يتصرف الصندوق في الجرايات المحمولة على ميزانية الدولة بعنوان الأنظمة الخصوصية.

6. **الترتيب :**
7. **مرجع الإحداث :**

– القانون عدد 18 لسنة 1959 المؤرخ في 5 فيفري 1959 و قد تم تنقيحه بمقتضى القانون عدد 12 لسنة 1985 المؤرخ في 5 مارس 1985 المتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد وللباقين على قيد الحياة في القطاع العمومي،
– القانون عدد 83 لسنة 1975 المؤرخ في 30 ديسمبر 1975 والمتعلق بقانون المالية لتصرف سنة 1976 وخاصة على الفصول من 28 الى 34 منه المتعلق بتحويل الصندوق القومي للتقاعد وصندوق الحيطة الاجتماعية الى الصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية.

8. مرجع التنظيم الإداري والمالي :

- الأمر عدد 1890 لسنة 1989 المؤرخ في 6 ديسمبر 1989 المتعلق بتنقيح الأمر عدد 3 لسنة 1975 المؤرخ في 5 جانفي 1976 المتعلق بالتنظيم الاداري والمالي للصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية،

5. تاريخ إمضاء أخر عقد برنامج او أهداف بين الوزارة والفاعل العمومي الترتيب :

6. مرجع الإحداث :

– القانون عدد 30 لسنة 1960 المؤرخ في 14 ديسمبر 1960

7. مرجع التنظيم الإداري والمالي :

- الأمر عدد 1902 لسنة 2000 مؤرخ في 24 أوت 2000 يتعلق بضبط التنظيم الإداري والمالي وأساليب التسيير للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

8. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي (إذا وجد):

II- الإستراتيجية والأهداف:

6. **الإستراتيجية العامة :**

- ❖ الحفاظ على التوازنات المالية للصندوق،
- ❖ إرساء منظومة حوكمة رشيدة في إدارة الصندوق والنهوض بجودة الخدمات المسداة وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين.

7. **تحديد المساهمة في أهداف البرنامج :** مساهمة مباشرة

8. **أهم الأولويات والأهداف :**

- ✓ تحسين التوازنات المالية للصندوق وذلك أساسا من خلال مراجعة أنظمة التقاعد في القطاع العمومي وإيجاد مصادر جديدة للتمويل،
- ✓ تطوير حوكمة الصندوق وتحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين.

9. **مؤشرات قيس الأداء و أهم الأنشطة :**

10. **الإجراءات المصاحبة**:(مساندة ماليّة، المصادقة على بعض النصوص التنظيميّة، تدعيم الهيكل بالموارد البشريّة الضروريّة...)

III- الميزانية والتقديرات على المدى المتوسط (2022-2024):

1 - تقديم عام لتقديرات ميزانية الفاعل العمومي للسنة المالية 2022:

تقديم جدول تأليفي يتضمن أهمّ الموارد ومصدرها (Ressources et sources de financements) بما في ذلك تقديرات منحة الدولة وأهم النفقات (الأعباء) المبرمجة للسنة المالية 2022 مع تبويبها على مستويين:

- ميزانية التصرف

ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز (بالنظر إلى خصوصيّة كل مؤسسة).

2- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2022-2024): /